الأمم المتحدة S/PV.5041

# مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٥٠٤١**

الأربعاء، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٤٥

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد مراتينوس قياوبي | (إسبانيا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد دنيسف |
| | ألمانيا | السيد فيشر |
| | أنغولا | السيد ميراندا |
| | باكستان | السيد بختيار |
| | البرازيل | السيد عموريم |
| | بنن | السيد آدشي |
| | الجزائر | السيد بن مهدي |
| | رومانيا | السيد جوانا |
| | شيلي | السيدة ألفيار فالنثويلا |
| | الصين | السيد وانغ غوانغيا |
| | فرنسا | السيد بارنيه |
| | الفلبين | السيد روملو |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد سترو |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة باترسن |

## جدول الأعمال

الجوانب المدنية لإدارة الصراعات وبناء السلام

رسالة مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة (S/2004/722)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-51767 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٥.

**إقرار جدول الأعمال**

أُقر جدول الأعمال.

**الجوانب المدنية لإدارة الصراعات وبناء السلام**

**رسالة مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة** (S/2004/722)

**الرئيس** (تكلم بالاسبانية): باسم مجلس الأمن أرحب بحضور الأمين العام، السيد كوفي عنان.

وباسم مجلس الأمن أرحب بحرارة أيضا، استنادا الى المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس بمعالي السيد سعيد جنيت، مفوض الاتحاد الافريقي للسلام والأمن؛ ومعالي السيد خافيير سولانا، الممثل السامي لسياسة الشؤون الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي؛ ومعالي السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه الأعضاء الى الوثيقة S/2004/722 التي تتضمن رسالة مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ موجهة الى الأمين العام من إسبانيا تنقل فيها ورقة أساسية لمناقشة البند المعروض حاليا على المجلس والمعنون ”الجوانب المدنية لإدارة الصراعات وبناء السلام“.

والآن أعطي الأمين العام الكلمة.

**الأمين العام** (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أبدا بالثناء عليكم لاتخاذكم زمام المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة عن الجوانب المدنية لإدارة الأزمات. وتوقيت هذه المناقشة مناسب للغاية وإن حضور هذا العدد الكبير من وزراء الخارجية مرحب به كثيرا.

شددت بالأمس، أمام الجمعية العامة، على أهمية سيادة القانون. إن غياب سيادة القانون ملموس في المجتمعات التي مزقتها الحرب أكثر من أي مكان آخر، وإن استعادة سيادة القانون حيوية لصون السلم والأمن الدوليين أكثر من أي شيء آخر.

لكن قول ذلك أسهل بكثير من عمله. إن بناء السلام مشروع معقد بتعقيد مشروع تجاري كبير. وتشترك فيه عناصر فاعلة كثيرة: وهو لا يقتصر على العمليات المأذون بها من مجلس الأمن، وإنما أيضا العمل الحيوي الذي تؤديه وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات الإقليمية وشركاؤنا من المنظمات غير الحكومية. وهدفه هو بناء سلام دائم في المجتمعات التي حطمتها الحرب. وذلك مسعى طموح حقا.

لقد تعلمنا من التجربة أن التدخلات الدولية، حتى تلك التي تحمل الشرعية الفريدة التي توفرها الأمم المتحدة، لا يمكنها أن تمحي وبسرعة تركة الصراعات المؤلمة. لذلك، فإننا بحاجة الى توخي الواقعية بالنسبة الى ما يمكن إنجازه، ويجب أن تكون لدينا استراتيجية سياسية واضحة للنجاح، مبنية على أساس فهم مدروس جدا للسياق، ومصممة للتجاوب معه.

وتلك الاستراتيجية يجب أن تتضمن معايير لقياس التقدم نحو تحقيق الهدف، لا بإجراء الانتخابات فحسب، وإنما ببناء دول شرعية وفعالة. ولما كانت مواردنا شحيحة نسبيا، فعلينا أن نخصصها حسب أولويات يتعين علينا أن نضعها. وبدون أولويات واضحة، لا سيما في ميادين الأمن وسيادة القانون والفرص الاقتصادية الآنية، فإن أفضل الخطط الهادفة للتعمير والانتعاش الطويل الأمد سوف تفشل.

لا أود أن أبدو متشائما. على العكس، يمكن لبناء السلام أن يكون ناجحا حقا، كما شهدنا في السلفادور وفي غواتيمالا وفي موزامبيق وفي ناميبيا ومؤخرا في تيمور الشرقية. وأشعر بالاطمئنان أيضا لأن عددا من بعثاتنا الحالية تحرز تقدما باهرا في المساعدة على ترسيخ جذور السلام.

لكنني مدرك تماما التحديات الضخمة التي نواجهها: في أفريقيا حيث الحاجة هائلة لعمليات الأمم المتحدة للسلام، وفي مناطق أخرى أيضا، بما فيها بعض المناطق الخطرة جدا. وإن دعم أعضاء المجلس الملموس بعدد من السبل سيعني الفرق بين النجاح والفشل لجهودنا الحالية والمستقبلية في بناء السلام.

أولا، ينبغي للمجلس أن يواظب على اهتمامه وتركيزه على كل عملية سلام بلا استثناء. إن بناء السلام لبنة لبنة، من الأساس إلى الأعلى، ربما لا يستأثر بالاهتمام إلى درجة أن يصبح من العناوين الرئيسية – لكنه لا بد من أن يستأثر باهتمام المجلس المتيقظ والتزامه الطويل الأمد. وإن قلة الاهتمام من المجلس أو الفرقة فيه هما بمثابة وصفة لولايات لا تنفذ ومشاكل لا تحسم، وترك الأسباب الجذرية للصراع تعشش وتنفجر مرة أخرى في يوم من الأيام. وقد رأينا العواقب المريرة لفشل بناء السلام في هايتي وليبريا، التي نبذل فيهما الجهود من جديد. ولا بد من الحيلولة دون تكرار تلك الأخطاء.

ثانيا، إننا نحتاج إلى موارد أكثر – ونحتاج إلى الحصول على تلك الموارد بأسرع مما نحصل عليها الآن. ويسرني أن أرى تحسينات في توصيل الموارد إلى مشاريع التعمير فيما بعد الصراع. لكن الحاجات تظل كبيرة جدا. إن عمليات الأمم المتحدة للسلام استثمار ممتاز. والأمم المتحدة لم تنفق، طوال عمرها، سوى ما يزيد بقليل على ٣٠ بليون دولار على عملياتنا لحفظ السلام. وهذا لا يعادل سوى ١ من ٣٠ من المبلغ الذي صرف في العام الماضي وحده على النفقات العسكرية في العالم.

ثالثا، يجب أن نتأكد من أن جهودنا لا تتجزأ، لأن شتى عناصر بناء السلام مترابط بعضها ببعض، وإن الفشل في قطاع يمكن أن يتسبب في فشل في القطاعات الأخرى. ولبلوغ تلك الغاية ينبغي للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمنظمات الإقليمية والمانحين الثنائيين والمنظمات غير الحكومية أن يعززوا روابطهم المؤسسية ويعملوا بيد واحدة على أساس الأهداف المشتركة والأولويات المتشاطرة.

رابعا، يجب أن نكفل أن يكون لدينا أفضل الأفراد المتاحين للإضطلاع بالمهام الشاقة التي يكلفهم المجلس بها. وإنني أتكلم على وجه التحديد عن الموظفين المدنيين. إننا نحتاج إلى كادر دولي من المدنيين ذوي المهارات الممتازة لبناء السلام، سواء من الخبراء التقنيين أو الأشخاص القادرين على العمل مع العناصر الوطنية الفاعلة وعلى الجمع بين المنظورات المختلفة لإدارة الصراعات وبناء الدولة والتنمية والعدالة الانتقالية. وإنني لفخور بالخبرات الفريدة التي تجمعت لدى الموظفين المتفانين الذين يساندونني في الإضطلاع بولايات مجلس الأمن، لكننا يجب أن تعطى لنا الموارد اللازمة لتحسين نوعية وكمية تلك الخبرات.

أخيرا، لا يسعني أن اختتم هذا الموضوع من دون التنويه بأمن موظفي الأمم المتحدة المدنيين. إن التعرض للخطر جزء لا مناص منه في عملنا. ولكن لا بد من ضرب توازن معقول بين مستوى الخطر الذي يمكن تقبله والمساهمة المضمونية المطلوب من المدنيين تقديمها. وإنني التمس من المجلس الدعم التام لضمان أمن موظفينا، سواء بتقديم القوات عند الاقتضاء، أو سياسيا، عندما أقترح تدابير على الجمعية العامة، وهو ما سأفعله قريبا.

بناء السلام يتطلب استراتيجية واضحة، يرسمها وينفذها مهنيون ذوو مهارات عالية، وتقوم أسسها على الظروف المحلية وتنعكس في ولايات واقعية يصممها هذا المجلس، وتسندها بالطبع كل هيئات منظومة الأمم المتحدة وتحظى بالدعم التام من هذا المجلس وعضوية المنظمة بأسرها. وبذلك الدعم سيحالف النجاح أعمالنا وسيتسنى تحقيق الوعد ببناء السلام.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام على بيانه الهام.

أدعو الآن مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، معالي السيد سعيد جنيت، إلى الإدلاء ببيانه.

**السيد جنيت** (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على أخذكم زمام هذه المبادرة الهامة الحسنة التوقيت عن الجوانب المدنية لإدارة الصراعات وبناء السلام. وإن مشاركتي في هذه المناقشة بالنيابة عن مفوضية الاتحاد الأفريقي تنبع من الشراكة العتيدة من أجل السلام بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وهي أيضا شهادة على اهتمامنا الذاتي بالمداولات الجارية في مجلس الأمن وبنتائج هذا الاجتماع، حيث أن أفريقيا، للأسف، تظل تحتل مرتبة عالية في جدول أعمال بناء السلام في الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، ما فتئ الاتحاد الأفريقي، الذي ظل يشترك بصورة متزايدة في عمليات دعم السلام، يكرس الكثير من اهتمامه لهذه المناقشة المتطورة، لا سيما منذ اعتماد تقرير الإبراهيمي (S/2000/809).

إن مفوضية الاتحاد الأفريقي ترحب بالملاحظات والتوصيات المقدمة في ورقة العمل الأساسية (S/2004/722، المرفق)، وستدرسها دراسة جادة مع مواصلة الاتحاد الأفريقي العمل بجدول أعماله السبّاق في التعامل مع حالات الأزمات والصراعات.

خبرة الاتحاد الأفريقي في عمليات دعم السلام محدودة. ويعلم الأعضاء أنه، في إطار إعلان القاهرة في ١٩٩٣، الذي أنشأ آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها، لم يكن من المتوقع أن تضطلع منظمة الوحدة الأفريقية بعمليات حفظ السلام التي كانت تعتبر مسؤولية حصرية لمجلس الأمن. وبدلا من ذلك، كان المطلوب منها حينئذ نشر بعثات مراقبة ذات نطاق محدود وفترة زمنية محدودة.

وعلى أساس تلك الولاية المحدودة، قامت منظمة الوحدة الأفريقية بنشر عدد من بعثات المراقبة في مختلف مناطق الصراع من قبيل رواندا وبوروندي وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا – إريتريا. وفي بعض تلك البعثات، برزت الحاجة إلى نشر أفراد مدنيين. فعلى سبيل المثال، نشرت منظمة الوحدة الأفريقية بعثات للمراقبة في جزر القمر على عدة مراحل من عملية المصالحة في ذلك البلد، خاصة في سبيل بناء الثقة. ونشرنا مجموعات من عناصر الدرك الذين كانوا أفضل استعدادا من المراقبين العسكريين للتفاعل مع المدنيين ومع السلطات المدنية. وقد أثبتت تلك التجربة نجاحها.

أما الحالة فقد تغيرت في إطار الاتحاد الأفريقي. ففي البروتوكول الذي أنشأ مجلس السلام والأمن، أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن عزمهم القوي على تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي من أجل إحلال السلام والأمن والاستقرار في القارة.

إن المادة ٦ من البروتوكول الذي أنشأ مجلس السلام والأمن تنص على مسؤولياته في المجالات التالية: تعزيز السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا؛ والإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية؛ وصنع السلام؛ وعمليات دعم السلام والتدخل؛ عملا بالمادة ٤ من القانون الدستوري للاتحاد الأفريقي؛ وبناء

السلام وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع؛ والقيام بالأعمال الإنسانية؛ وإدارة الكوارث.

علاوة على ذلك، يعترف البروتوكول بأهمية قيام علاقة تعاونية فعالة بين المكون المدني والمكون العسكري في أية بعثة. فالمادة ١٣ من البروتوكول تنص على إيجاد قوة احتياط من العنصرين المدني والعسكري لتكون جاهزة للانتشار السريع عند الاقتضاء.

وبناء على تلك الولاية، فإن الاتحاد الأفريقي، بُعيد إنشائه، بدأ يطلب منه إظهار عزمه على التصدي لحالات الصراع والأزمات الظاهرة. وكان عليه أن يفعل ذلك رغم القيود الموروثة من منظمة الوحدة الأفريقية، بما في ذلك عدم القدرة على التصدي للأزمات وحالات الصراع بسرعة وفي الوقت المناسب وبشكل فعال. وإزاء تلك الخلفية، لم يكن أمام الاتحاد الأفريقي أي بديل سوى نشر عمليات لدعم السلام في بوروندي تمهد السبيل لنشر عملية للأمم المتحدة لصنع السلام – تم نشرها منذ ذلك الحين – ومؤخرا جدا في دارفور حيث يواجه الاتحاد الأفريقي تحديا هائلا.

أما تجربتنا المحدودة في منطقة دارفور بالسودان، عن طريق إنشاء لجنة لوقف إطلاق النار ونشر بعثة أفريقية في السودان، فقد أظهرت الحاجة إلى توسيع البعثة لتشمل عناصر مدنية بغية معالجة الجوانب المدنية وحقوق الإنسان والجوانب الإنسانية للأزمة، وهي جوانب تؤثر بصورة خاصة على النساء والأطفال وكبار السن. وأظهرت أيضا الحاجة إلى انخراط النساء في بعثة الاتحاد الأفريقي لأجل التصدي لمحنة النساء في تلك المنطقة. وهذا، على ما أعتقد، يستحق اهتماما خاصا في عمليات دعم السلام في المستقبل. فالتواصل مع منظمات المجتمع المدني يستأهل أيضا اهتماما خاصا.

ولدى اتخاذ القرار بنشر عمليتين لدعم السلام في بوروندي ودارفور، كان الاتحاد الأفريقي بالفعل مدركا للقيود التي تقيده. ومع ذلك، فقد واجه التحدي على أمل أن توفر الأمم المتحدة والشركاء الآخرون الدعم المطلوب. وفي سياق العملية، كسب الاتحاد الأفريقي خبرة قيمة يتعين البناء عليها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالأمم المتحدة وأمينها العام، وبمجلس الأمن على التزامهم بالسلام في القارة ودعمهم الثابت لجهود الاتحاد الأفريقي ومجتمعاته الإقليمية.

وأود كذلك أن أعرب عن الامتنان والتقدير لشركائنا الآخرين الذين وفروا للاتحاد الأفريقي الدعم المالي والسوقي والمادي الذي مكّن منظمتنا القارية من تحمل مسؤوليتها. إن دعمهم مطلوب اليوم أكثر من أي وقت مضى لأن منظمتنا مطالبة بتأدية دور أكبر في عمليات دعم السلام.

ومثلما ذكرت من قبل، فإن منظمتنا القارية تنخرط منذ إنشائها في بناء هيكلها للسلام والأمن، يكون في جوهره مجلس السلام والأمن، الذي توكل إليه ولاية الإذن بنشر عمليات لدعم السلام، بما في ذلك عمليات صنع السلام والتدخل، وغني عن القول إنه كجزء من عملية تعزيز فعالية مجلس السلام والأمن، ينبغي توجيه جهودنا نحو إنشاء قوة الاحتياط الأفريقية بحلول عام ٢٠١٠ على ما هو متفق عليه، بغية تزويد الاتحاد الأفريقي بالأداة التي تعمل على تنفيذ قراراته.

ومع ذلك، وفيما نعمل جاهدين لتحقيق ذلك الهدف، تواجه منظمتنا القارية تحدي بناء قدرة على الرد السريع تمكّن من إثرائها ومن أن تكون لديها ميزة مقارنة في سياق الشراكة من أجل السلام، تلك الشراكة التي نريد تعزيزها مع الأمم المتحدة وشركاء آخرين في المجتمع الدولي.

وفي سعينا لتحقيق ذلك، يعتمد الاتحاد الأفريقي على استمرار دعم الأمم المتحدة في إطار الفصل الثامن من الميثاق. وهو يعتمد أيضا على الدعم القوي من شركائه لبناء قدرته الفعالة بغية التخطيط لعمليات دعم السلام ونشرها وإدارتها.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد دجينيت على بيانه الممتاز.

أعطي الكلمة الآن للممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، السيد خافيير سولانا.

**السيد سولانا** (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العلنية بشأن مسألة هامة كهذه في الوقت الراهن. وأود أن أعرب عن امتناني لوجود الأمين العام، وأتقدم بالشكر إلى أعضاء المجلس.

إن الجوانب المدنية اتخذت في السنوات الأخيرة أهمية رئيسية في إدارة الأزمات. وحتى مؤخرا، كانت الصراعات تدور في طابعها بين الدول، مما شكل قلقا رئيسيا للمجتمع الدولي. واليوم باتت الصراعات الداخلية أكثر تواترا. وعلى رغم أن نشر القوات ما زال ضروريا في بعض الحالات، فإن الهدف أصبح أوسع نطاقا وأكثر تعقيدا ألا وهو: إعادة تنصيب الحكومات الشرعية والدفاع عن حكم القانون، مثلما أعلنه الأمين العام أمس بمنتهى البلاغة.

إن إعادة بناء دولة ما لها بُعد سياسي وأمني أيضا. بيد أن إعادة البناء تتطلب أيضا – وهذه نقطة رئيسية – إنشاء مؤسسات يثق بها الناس. وضمان الأمن ضروري لدولة عصف بها الصراع بغية المضي قدما على طريق التنمية، الأمر الذي يوضح توضيحا شديدا أن الأمن والتنمية مفهومان متلازمان.

والاتحاد الأوروبي على اقتناع أن بإمكانه بل وينبغي له أن يسهم إسهاما كبيرا في هذه المهمة الهامة جدا للمجتمع الدولي. وتنص السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي منذ البداية على إعطاء الاتحاد الوسائل التي تمكنه ليس من نشر أدوات عسكرية فحسب، وإنما أدوات مدنية أيضا، بغية المساعدة في رفد قدرات البلد المتلقي أو دعمها أو تعزيزها.

وخلال فترة قصيرة جدا، وضعنا في الاتحاد الأوروبي مفاهيم وأنشأنا هياكل قادرة على إدامة نشر العناصر المدنية. وتلتزم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتوفير قدرات في شتى المجالات منها – المجال المدني، و ٠٠٠ ٥ شرطي، وأكثر من ٢٠٠ اختصاصي في توطيد حكم القانون. وعكفنا على تنفيذ برامج تدريبية للاختصاصيين، حسبما جاء في البيان الذي أدلى به الأمين العام من فوره.

إننا بالفعل نبذل جهودا كبيرة. ففي السنوات الثلاث الماضية، دللت العمليات الست التي اضطلع بها الاتحاد الأوروبي على قدرة عملية. ثلاث من العمليات الست مدنية، وهناك عملية سابعة – وهي أيضا عملية تتعلق بالشرطة – في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال في مرحلة التخطيط.

لكن ما زال هناك الكثير الذي يتعين إنجازه. ومثلما قال الأمين العام، فإن الحصول على موظفين مدنيين مؤهلين ليجري نشرهم في عمليات إدارة الأزمات أكثر صعوبة من الحصول على أفراد عسكريين. وهكذا يجب على المجتمع الدولي أن يبني آليات لإعداد موظفين مدنيين لديهم التدريب المناسب والاستعداد للنشر السريع. ويلزم لمجتمعاتنا أن تعيد النظر في المعايير المستخدمة لتعيين الموظفين ذوي التدريب الجيد، حتى يجري نشرهم على وجه السرعة في نطاق العنصر المدني من عمليات إدارة الأزمات.

وورقة المناقشة التي أعدتها رئاسة المجلس محقة في التسليم بضرورة أن نعد أيضا آليات جديدة، بل وأجازف بأن أقول ثقافة جديدة، للتنسيق بين الجوانب المدنية والعسكرية في تلك العمليات. ومن الضروري أن نستعين بجميع أوجه التضافر المتوافرة، وأن نتجنب التضاربات الناشئة عن سوء التفاهم.

ويتمثل موقف الاتحاد الأوروبي في وجوب إنشاء أفرقة لإعادة الإعمار قبل حل الصراع، تغطي كافة الجوانب الضرورية، سواء في ذلك العسكرية، انطلاقا من القدرات الأمنية، أو المدنية، التي يُستعان بها في أعمال الشرطة، وكما أسلفت الذكر، لضمان سيادة القانون في البلد الذي يحتاج إلى المساعدة.

والاتحاد الأوروبي من جانبه، بما يملكه من أدوات كثيرة ومتنوعة وبطابعه الخاص كمؤسسة، مؤهل في رأيي تأهيلا جيدا بصفة خاصة للتصدي لهذه التحديات. ولعل البوسنة والهرسك هي الحالة التي تظهر فيها أكثر من غيرها قدرة الاتحاد على العمل؛ فإلى جانب البرامج التعاونية الجاري إعدادها والبعد المتعلق بعلاقة الشراكة الوثيقة بينه وبين هذا البلد، هناك نشر عملية للشرطة للحلول محل العملية التي بدأتها الأمم المتحدة. وقريبا سوف نضطلع كذلك بالمسؤولية عن عملية عسكرية، نحل فيها محل منظمة حلف شمال الأطلسي.

كما أن الاتحاد الأوروبي، لكي يستجيب على نحو أشمل لاحتياجات التنسيق المدني – العسكري، قد أقام خلية للتخطيط العسكري – المدني، يمكنها في حالة نشوب أزمة من الأزمات أن تجمع بين التخطيط للجانبين معا: المدني والعسكري. وإذا أجرينا قليلا من التحليل للصراعات الأخيرة، فمن يدري؟ ربما كان هناك منذ البداية شيء من الافتقار إلى هذا التخطيط بين الجانبين المدني والعسكري، وسيظهر هذا التحليل الحاجة الماسة إلى هذا التنسيق.

وترمي الإجراءات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة بصفة أساسية إلى تعزيز فعالية تعددية الأطراف. ذلك أن جزءا من سياسة الاتحاد الأوروبي يتمثل في العمل بشكل فعال مع الأمم المتحدة، التي هي قلب هذا العالم المتعدد الأطراف والإطار الذي يمكننا أن نعمل من خلاله بفعالية بالغة. وفي نحو هذا الوقت من العام الماضي، وقع الاتحاد الأوروبي إعلانا مشتركا مع الأمين العام لزيادة فعالية هذا التعاون. والاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لوضع ما لديه من خبرة وقدرات في خدمة المجتمع الدولي.

وبعد البيان الذي أدلى به صديقي سيد دجينيت، أود أن أشدد بمزيد من الوضوح على الشراكة الطيبة التي نتمتع بها مع أصدقائنا في الاتحاد الأفريقي. وإني على ثقة من أن هذا التعاون سوف يستمر وأنه سوف تنشأ ضرورات أخرى شديدة كالحاجة إلى النجاح في عملية دارفور. ونحن على استعداد لتزويد الاتحاد الأفريقي بأية مساعدة وتعاون قد يحتاج إليهما.

وفي الختام، التحديات هائلة، ويلزم أن ننبري معا للتصدي لها. ولدى الاتحاد الأوروبي الاستعداد لأن يبذل قصارى وسعه ليجعل هذا العالم مكانا أكثر أمانا وإنصافا للجميع. وأثق بالتأكيد في أن المناقشات التي تجري اليوم في نطاق المجلس، وهو يضطلع بأرفع قدر من المسؤولية عن صون السلام والأمن الدوليين، سوف تساعدنا على مواصلة إحراز التقدم في هذا الاتجاه.

**الرئيس** (تكلم بالاسبانية): أشكر السيد سولانا على بيانه الهام. إن التزام الاتحاد الأوروبي بمواصلة العمل مع المنظمات الإقليمية الأخرى، فضلا عن الأمم المتحدة، حفزا للتفكير والتأمل في هذه المسائل، معلوم للكافة.

والآن أعطي الكلمة للأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد عمرو موسى.

**السيد موسى**: أود في البداية أن أعبر عن تقديري الكبير للمبادرة الإسبانية، التي تقودونها، كدبلوماسي قدير ووزير مجدد، ميجل موراتينوس، وبالدعوة إلى هذا الانعقاد الهام الذي يصب في خانة بناء السلام، وهو أمر غاية في الجدية والأهمية. إن تتابع المبادرات في إطار مجلس الأمن لبحث مواجهة التحديات الجديدة للسلام والأمن الدوليين بمبادرة من المكسيك، والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عملية الاستقرار بمبادرة من رومانيا، ثم بحث الجوانب المدنية لإدارة الصراعات وبناء السلام بمبادرة إسبانيا، يؤكد الاهتمام من جانب مجلس الأمن باستمرار الحوار لتطوير مفاهيم وآليات الشراكة والتكامل بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية في إطار الفصل الثامن من الميثاق لخدمة الميثاق نفسه بمختلف فصوله، أي لخدمة السلام والاستقرار الدوليين.

لقد ركزنا في حواراتنا السابقة، سواء في هذه القاعة، أو في إطار الاجتماعات رفيعة المستوى التي يعقدها الأمين العام للأمم المتحدة بانتظام مع رؤساء المنظمات الإقليمية، على التمسك بوجود نظام دولي للأمن الجماعي وأهمية تدعيم النظام متعدد الأطراف، وتفعيل دور الأمم المتحدة في عملية إيجاد حلول للمشاكل القائمة تعكس المصالح الحقيقية للأطراف على أساس من التوازن، وفي إطار من العدالة والشرعية، حتى يتكرس لها التأييد الوطني والإقليمي والدولي.

ولقد أكدت الاجتماعات السابقة مفهومين أساسيين يجدر أن يقودا نقاشنا وتفكيرنا اليوم. المفهوم الأول هو أن التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس الأمن من جهة والمنظمات الإقليمية من جهة أخرى، يحكمه بشكل أساسي ميثاق الأمم المتحدة وما نص عليه الفصل الثامن تحديدا. وأنه في إطار هذه النصوص هناك علاقات قائمة ومستقرة من خلال قرارات الجمعية العامة، واتفاقيات للتعاون، وآليات دورية، تشكل في مجملها شبكة من علاقات التعاون والتكامل والشراكة. وأن المطلوب هو تفعيل هذه المنظومة من العلاقات حتى يمكن أن تصبح المنظمات الإقليمية أحد الأفرع الرئيسية لعمل الأمم المتحدة وتعاملها مع الأزمات والنزاعات الإقليمية المتفاقمة، وكذلك مع الظروف والتحديات والمتغيرات العالمية. وكما ذكر المندوب الدائم لإسبانيا في رسالته إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٨ أيلول/سبتمبر الجاري: أنه من المفيد، في ضوء الطابع المعقد لإدارة الأزمات في الوقت الراهن، تقاسم عبء ذلك فيما بين مختلف الجهات الفاعلة للاستفادة من ميزاتها النسبية.

أما المفهوم الأساسي الثاني الذي أكدنا عليه في اجتماعاتنا السابقة فهو أن التهديدات والتحديات التي تجابهنا على الساحة الدولية تتطلب منا التعامل معها كجماعة وفي إطار متعدد الأطراف، يدير مجموعة متنوعة من أدوات وآليات إدارة الأزمات والاهتمام بجوانبها المدنية وعلى رأسها الحلول السياسية، وأن الحلول العسكرية لا يجب أن تكون الخيار الأول في التعامل مع الأزمات، ولا حتى خيارا متقدما أو مطروحا أوتوماتيكيا، بل يجب أن تكون حلا أخيرا بالمعنى الدقيق للكلمة، وبعد استنفاذ الوسائل والحلول الأخرى المتاحة استنفاذا صحيحا ومشهودا وقائما على الموضوعية وحسن النوايا، بالإضافة إلى ضرورة أن يكون الإجراء القسري مرخصا به وبوضوح من مجلس الأمن. أقول هذا لأن طرق حل الأزمات يتوقف عليها كثيرا نجاح عملية بناء السلام، فإن حدثت هرولة نحو استخدام القوة فإن عملية بناء السلام تصبح عملية يحيط بها الكثير من الخطر والعديد من الصعوبات وربما تسبب انتكاسة قاتلة تؤثر في السلم

والاستقرار الإقليمي كله، وتمس أساسيات تتعلق بعملية حفظ الأمن والسلم الدوليين.

ولعل هذا من أهم أسباب تشكيل الفريق الرفيع المستوى الذي اقترحه الأمين العام والذي كُلفت بدراسة التهديدات والتحديات وعوامل التغيير على الساحة الدولية، وهي تغيرات وتطورات يرى الكثير من مفكري العالم أنها لم تحدث نتيجة لظروف طارئة، وإنما تعود إلى أسباب تضرب بجذورها في إشكاليات سياسية واقتصادية واجتماعية ثارت منذ انتهاء الحرب الباردة وأفرزت اهتزاز الاستقرار وتكثف الشعوب بالظلم والقهر، بالإضافة إلى الفقر والتخلف والمرض والعنف والنزاعات المسلحة، وأضيف إليها الإرهاب مؤخرا.

ومن هنا تبرز أهمية الموضوع الذي اختارته رئاسة المجلس، أي ''الجوانب المدنية لإدارة الصراعات وبناء السلام''. فقد بينت لنا التجارب الأخيرة أن الإعداد الجاد للمتطلبات المدنية والسياسية لبناء أطر فعالة بعد انتهاء العمليات العسكرية، التي يجب في كل الأحوال أن تكون مرخصة من المجلس، ضروري لقيام عملية المساعدة في بناء المجتمعات بعد الحرب ومنع تدهورها إلى ما هو أسوأ مما كانت قبل تلك العمليات. لقد أصبح مؤكدا أنه لا يمكن اعتبار النجاح العسكري في ذاته نجاحا نهائيا. كما وضح أن العنصر العسكري يشكل في كل الأحوال جزءا من عملية سياسية أوسع. وينبغي أن تُقيَّم العمليات العسكرية ونتائجها في ضوء نجاح عمليات بناء السلام التي تليها. ومن هنا يجب أن يكون لمجلس الأمن وللأمين العام وأجهزته دور في عملية البناء، كما أن لهم دورا في عملية الترخيص بالعمل العسكري، في إطار خطة واضحة وشاملة.

إننا نتفق مع ما ذهبت إليه ورقة الرئاسة من أن عمليات دعم السلام أكثر تعقيدا من شن الحروب. نعم، التدمير دائما أسهل من البناء. وإذا كان هذا بديهيا، فعلى مجلس الأمن أن يقر بوضوح أن قرارات الحرب والعمليات العسكرية في مناطق النزاعات يجب أن تتخذ بقرار واضح لا لبس في شرعيته في إطار مبادئ الميثاق وأهدافه التي لا تقر استخدام القوة إلا على أساسين اثنين، هما المادة ٥١ وحق الدفاع الشرعي الذي تنص عليه، أو في إطار الفصل السابع من الميثاق، وكلاهما يخضع لسلطة مجلس الأمن. إلا أن هذا كله – لكي ينجح ويصل إلى مبتغاه المشروع – يجب أن يكون مصحوبا بإقرار خطة محكمة للعمليات المدنية والسياسية التي تتبع انتهاء المعارك. فاستتباب الأمن والنظام العام، وإعادة تشغيل مؤسسات الدولة والإدارة المدنية، وتحقيق سيادة القانون، لا يصح أن تكون قضايا مؤجلة ومنفصلة عن قرار استخدام القوة، حيث يتخذه مجلس الأمن.

من منطق الأمور أن الأمن الجماعي الدولي يتعزز ويستقر في وجود آليات للأمن الجماعي الإقليمي، ومسؤولياته الأساسية تقع على عاتق المنظمات الإقليمية المعنية. وهو ما أدركته جامعة الدول العربية، وسعت إلى تنظيمه وتعميق مؤسساته في السنوات القليلة الماضية، حيث يجري حاليا إدخال العديد من التعديلات على عملها، ومن أهمها الانفتاح على اتحادات المجتمع المدني العربية، وفتح أبواب المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة أمام هذه الاتحادات، والتوجه نحو تشكيل برلمان عربي يمثل قاعدة يتأسس عليها نظام إقليمي ديمقراطي، كما تم اعتماد ميثاق متطور لحقوق الإنسان في العالم العربي، وأخيرا جهود عملية لتفعيل آلية لمنع وإدارة وفض المنازعات في المنطقة.

وبحكم النطاق الجغرافي لعمل الجامعة في منطقة تتقاطع وتتداخل مع الهموم والمشكلات الأفريقية والآسيوية، وبحكم الجوار عبر المتوسط مع أوروبا، وجدت الجامعة أنها تشارك العديد من التنظيمات الإقليمية الأخرى نفس الهموم

والأزمات. من هنا اهتمت الجامعة بالتعاون الأفقي مع العديد من المنظمات الإقليمية، على رأسها الاتحاد الأفريقي. وقد انعكس هذا في التعاون الإيجابي بين المنظمتين في قضايا مفاوضات السلام في السودان، ومعالجة الوضع في دارفور، طبقا لعملية ثلاثية يقودها الاتحاد الأفريقي بالتنسيق مع الأمم المتحدة وبالتعاون مع الجامعة العربية. كذلك بالنسبة للوضع في الصومال ومتابعته والمساعدة على تطبيعه. وكلها قضايا تتعلق بالمنطقتين المتداخلتين العربية والأفريقية. ونسعى في الوقت الحالي إلى إقامة تنسيق يتعامل مع الموضوعات المتعلقة بأمن البحر المتوسط من خلال عملية برشلونة.

وفي هذا الصدد، نتفق مع ما جاء في الورقة الإسبانية بأن مشاركة عدد أكبر من الجهات الفاعلة في عملية إدارة الأزمات تستلزم تنسيقا أكبر فيما بين تلك الجهات. كما نتفق مع ما تقترحه من تعيين منظمة رائدة – الأمم المتحدة أو منظمة إقليمية معنية يُتفق عليها – من أجل كفاءة تنسيق الجهود الدولية لإدارة أزمة معينة. ويتطلب ذلك في الوقت نفسه كفاءة التنسيق بين مسائل إدارة الأزمات وبين الجهات الفاعلة في التمويل والإنماء وإعادة الإعمار. إن الأمر يتطلب بالفعل استراتيجية واضحة وكاملة ومنفذة تنفيذا مهنيا جيدا.

والواقع أنه لا خلاف إطلاقا على الطابع المتطور للعدد المتنامي من المسؤوليات التي اضطلعت بها العناصر المدنية في سياق العمليات المدنية والعسكرية، أو في تشجيع الدول الأعضاء على استحداث قدرات للأداء في هذا المجال. إلا أن جوهر الموضوع، أي مواجهة التحديات القائمة والمتجددة، يرتبط بالدور الأساسي لمجلس الأمن في إدارة المسألة الأكبر والأهم المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين في إطار الشرعية الدولية الفريدة التي توفرها الأمم المتحدة، كما ذكر الأمين العام قبل قليل. ولنا في هذا كلام كثير بعد ما شهدناه من تردد من جانب المجلس في مواجهة أحداث جسام، وتجاهل منه لأزمات كبرى، مثلما هو حادث بالنسبة للنزاع العربي الإسرائيلي وقضية فلسطين والخرق المتكرر للقانون الدولي ولمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. إن أداء المجلس في حفظ الأمن والسلم في العالم لا يجوز أن يكون اختياريا، ولا خاضعا لمصالح معينة أو لضغوط مؤثرة. هنا مربط الفرس. إذا صلح المجلس وقام بدوره في حفظ السلام، أمكن بالفعل التوصل إلى الفعالية في عمل الجوانب المدنية لإدارة الصراعات وبناء السلام.

إذا كان الأمن الجماعي يقوى بتحقيق الأمن الإقليمي، فقد حددت الجامعة العربية رؤيتها للأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط. وأكدت أنه لن يتحقق إلا بإزالة أسلحة الدمار الشامل من دول المنطقة جميعها دون استثناء. إلا أن التعامل مع مشكلة أسلحة الدمار الشامل يجب أن يتم من منظور إقليمي متكامل كي لا يخل بموازين الأمن الإقليمي. من هنا جاءت المبادرات العربية على مدى الثلاثين عاما الماضية تطالب بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وقد أبدى مجلس الأمن هذا في الماضي تشددا كبيرا في مجال انتشار أسلحة الدمار الشامل لما له من انعكاسات على الأمن والسلم الدوليين، وأكد في الفقرة ١٤ من قراره ٦٨٧ (١٩٩١) أن نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق يمثل خطوة نحو إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل كافة. وهو قرار واجب النفاذ باعتباره صادرا في إطار الفصل السابع من الميثاق. وقد آن الأوان لأن يقوم هذا المجلس بتأكيد ذلك من خلال تفعيله لهذه الفقرة والعمل على تنفيذها، لما لها من انعكاسات هامة على الأمن الإقليمي والدولي.

من هنا يبقى لب المسألة مدى مصداقية النظام الجديد المتعدد الأطراف. وقد أوضحت التحديات التي جابهت النظام العالمي في السنوات الأخيرة أن المصداقية تستند إلى عاملين أساسيين: الشرعية والفعالية. ويجب أن

نعمل على تطوير العمل داخل الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن، من حيث عضويته وتشكيله وأسلوب عمله، لإضفاء المزيد من الديمقراطية والشرعية والفعالية، على أن يتم كل ذلك في إطار مبادئ الميثاق وأهدافه، وعلى قاعدة من المصالح المشتركة التي تتقرر بناء على توافق الآراء. إن هذا العالم عالمنا جميعا، ولن يكون آمنا إلا إذا أمن الجميع وشعر الكل بأن حقوقهم سوف تصان، في إطار من الشرعية، التي توفرها الأمم المتحدة، وبإقرار مبادئ القانون الدولي وميثاق هذه المنظمة.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد موسى على كلماته الطيبة الموجهة إليّ.

**السيدة الفيار فالينثوويلا** (شيلي) (تكلمت بالإسبانية): أود في البداية أن أشكر الرئاسة الإسبانية للمجلس على المبادرة بدعوتنا إلى التأمل في الجوانب المدنية لإدارة الصراعات. وهذه فرصة لنا كي ننظر في مسألة رئيسية تتعلق بجهود مجلس الأمن الجاري بذلها حاليا لتحسين أدوات حفظ السلام وبناء السلام.

لكي نعالج أزمة ما، يجب أولا أن ندرس أسبابها الجذرية ولا بد من اعتماد نهج متعدد الأبعاد لحل الصراعات. وما أن تستوفى الشروط الدنيا للأمن، ينبغي تعزيز النظام العام بصورة ناجعة وإرساء الأسس لإعادة البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. والناس بحاجة إلى المساعدة كيما يبدأوا حياة جديدة، ويستردوا الثقة ويشاركوا في بناء مستقبل مجتمعاتهم. ولهذا السبب، من الأهمية بمكان أن تنصب المبادرات على إعادة حقوق الرجال والنساء وآمالهم، وضمان أن ينعم أطفالهم بطفولتهم.

إن دراسة الجوانب المدنية لإدارة الأزمات تبرز الحاجة إلى وجود تنسيق فعال بين الأطراف المدنية والعسكرية. والعمل المدني الناجح هو بلا شك شرط مسبق لضمان إعادة تأهيل بلد ما بعد الأزمة بشكل فعال. وذلك يتوقف، بالدرجة الأولى، على وجود مستوى كاف من الأمن لتعزيز احترام سيادة القانون. ويتطلب ذلك أيضاً وجوداً فعالاً لقوة شرطة ونظام للقضاء والسجون. وفي هذا الصدد، يكتسي وجود قوة شرطة مدنية على مستوى من الكفاءة أهمية خاصة. وتشكل تلك العناصر أساساً لعملية شاملة لإعادة تأهيل الأفراد في حالات ما بعد الصراع، وهي عملية ترتبط بالضرورة باستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأجل.

علينا أن ننظر في إيجاد تنسيق فعال بين آليات إدارة الأزمة وآليات إعادة البناء والتنمية الطويلة الأجل. ونجاح تلك المبادرات يتوقف على قدرتنا على تطوير التزام دائم من جانب المجتمع الدولي بالعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة.

إن تنوع الأطراف الفاعلة والوكالات التي تشارك بصورة متزايدة في الدبلوماسية الوقائية يهيئ فرصة خاصة للمدنيين للإسهام في حل الأزمات. وذلك يتضمن أعمال الحكومات والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية. والدبلوماسية الوقائية اليوم ليست حكراً على منظومة الأمم المتحدة. فعلينا أن نشجع على المشاركة الفعالة للأطراف المختلفة وتطوير اتصالات مرنة فيما بينها ومع العناصر العسكرية، بغية إيجاد نمط للوعي والتعاون المتبادلين.

وفي هذا السياق، ثمة حاجة إلى التعرف على خبرات المنظمات الإقليمية في إدارة الأزمات. وقد أبدى مجلس الأمن اهتماماً بالاستفادة من قدرات تلك المنظمات في إدارة الأزمات، التي من المؤكد أنها تنطوي على بعد مدني.

والسعي من أجل النهوض بالحكم الرشيد في القارة الأمريكية هو أحد التطلعات التي اتفقت حكومات المنطقة بشأنها. وفي منظمة الدول الأمريكية، تُبرِز أوجه التقدم التي تحققت في إطار الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية لعام

٢٠٠١ وفي إعلان سانتياغو المعني بالديمقراطية وثقة المواطن لعام ٢٠٠٣، وجود إرادة سياسية جلية لتعزيز الديمقراطية بوصفها عنصراً رئيسياً في هوية نصف الكرة، وأساساً للتعايش في سلام وأمن. ويمكن أن يؤخذ هذا الجهد في مجال الحكم الديمقراطي في الاعتبار لدى تصميم الولايات المتعددة الأبعاد لعمليات حفظ السلام.

إن الأزمة في هايتي تمثل تحدياً جديداً لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمواصلة تطوير قدراتهما لإدارة الجوانب المدنية للصراعات. وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي قد شُكلت لإعادة تأهيل أمة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، بغية تحقيق السلم والأمن الدائمين. والولاية المتعددة الأبعاد لهذه العملية تشمل العناصر الأساسية لاستراتيجية لإدارة الجوانب المدنية للأزمة. ومن الأمور ذات الأولوية إعادة بناء قدرات الشرطة الوطنية وتعزيز سيادة القانون في هايتي.

وأعرب عن تعاطفي وتضامني مع ضحايا الكارثة الطبيعية التي حلت بهايتي مؤخراً، والتي زادت من حدة الصعاب التي يواجهها الشعب في ذلك البلد. والعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة يرتبط بالانتقال السياسي نحو نظام من الديمقراطية الكاملة. وهذا النهج يتطلب التواجد الفعال لمنظمة الدول الأمريكية التي يمكن أن تسهم بخبرتها في مجال المساعدة الانتخابية وإعادة بناء المؤسسات. وبهذا، يمكن للأمم المتحدة أن تدمج أطرافاً إقليمية في العملية، مع السماح باستخدام الآليات التي أنشأتها منظمة الدول الأمريكية في تحقيق هدف مشترك.

ونحن نعتقد أن قيام علاقة مترابطة بين المجالين الإقليمي والعالمي مسألة لا يمكن إغفالها في عملية الإصلاح التي تشمل مختلف النهج والأطراف التي تسهم في منع نشوب الصراع وفي أنشطة ما بعد الحرب.

ونعتقد أن الأمم المتحدة قد حسنت من قدرتها على إدارة الصراعات، نظرياً وعملياً على حد سواء، وإن كنا نعتقد أنه لا بد من بلورة مذهب يسمح لنا بجعل النظام المتعدد الأطراف أكثر نشاطاً وكفاءة في الإدارة الشاملة للصراعات.

وتحقيقاً لذلك، نقترح عدداً من الإجراءات العملية. أولاً، ينبغي للدول الأعضاء أن تطور قدراتها في مجالات الشرطة وتعزيز سيادة القانون والإدارة المدنية وتشجيع المصالحة الوطنية بالنظر إلى احتمال استخدامها في إطار عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة أو منظمات إقليمية. وتقوم الفكرة على إنشاء سجل وطني للموارد البشرية والمادية يمكن الاستعانة به عند الحاجة، مع مراعاة المنظور الجنساني.

ثانياً، نعتقد أن من الأهمية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء بغية زيادة توافر الموارد البشرية والمادية لإدارة الجوانب المدنية لعمليات حفظ السلام.

ثالثاً، نعتقد أنه من الأهمية بمكان تعزيز المشاركة النشطة للمجتمع المدني – وهذا عنصر رئيسي يمكن أن يكمل أنشطة الجهات الفاعلة في الدولة، أحياناً.

رابعاً، ينبغي النظر في إنشاء مركز تنسيق في إطار إدارة عمليات حفظ السلام بغية تصميم وتنسيق ورصد تنفيذ نهج متعدد الأبعاد يمزج بين الجوانب المدنية والعسكرية لإدارة الأزمات.

أخيراً، ينبغي للأمانة العامة أن تُعد مصفوفة بالعناصر التي سيتم النظر فيها بغية تحسين التنسيق المدني – العسكري في تصميم ولايات عمليات حفظ السلام.

إننا نعيش في عالم تخيم عليه مجموعة كبيرة من الصراعات التي تتطلب تدخلاً متزايداً من الأمم المتحدة.

واستجابة المنظمة يجب أن تركز بالدرجة الأولى على النهوض بكل الآليات الوقائية الضرورية لاحتواء الأزمات. ولكن، في الوقت ذاته، وإذ نجدد التزامنا السياسي إزاء أنشطة الأمم المتحدة في إدارة الأزمات وحالات ما بعد الصراع، علينا أن نعمل بصورة متزايدة في هذا المجال. وما نحن بصدده هنا هو فعالية النظام المتعدد الأطراف، وهو الأمر الضروري لصون النظام في عالم معولم.

ونأمل أن يوفق المجلس في هيكلة نهج تراعي الأبعاد المدنية والعسكرية على حد سواء. وعلينا أن نتأكد من أن عمليات حفظ السلام تسمح باستعادة الاستقرار فعلاً على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، من خلال تهيئة الظروف لعودة الحياة الطبيعية إلى المجتمع وكفالة القيمة الأساسية للكرامة الإنسانية.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر وزيرة خارجية شيلي على مقترحاتها المحددة.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يوشكا فيشر، نائب المستشار الاتحادي ووزير خارجية ألمانيا.

**السيد فيشر** (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): سيدي، نرحب بمبادرتكم بعقد هذه المناقشة في مجلس الأمن. وخلال العامين الماضيين، شهدنا نهضة في الإدارة المتعددة الأطراف للصراعات. ومن شأن نمو بعثات الأمم المتحدة على الصعيد العالمي أن يوضح ذلك. والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، تسهم بدورها إسهاماً كبيراً ومستقلاً في هذا المجال. وهذا تطور نرحب به أيما ترحيب. فهو يظهر الاستعداد المتزايد من جانب المجتمع الدولي للمشاركة بفعالية حتى في الصراعات التي ظلت مهملة أمداً طويلاً. وثمة شرط مسبق جوهري في هذا الصدد تمثل في إدراك أن الاستقرار العسكري – الذي يرجع الفضل في تحقيقه قي المقام الأول إلى الأمم المتحدة – ينبغي أن يتزامن مع إعمار المجتمعات وهياكل الدولة المتداعية. ومع تقرير الإبراهيمي (S/2000/809)، فإن ذلك يوفر زخما حاسما، بمعنى أنه اليوم، وحتى في أوائل مراحل إدارة الصراعات، تتجاوز الاعتبارات والتخطيط الجوانب السياسية والعسكرية. والتزاماتنا في أفغانستان وفي البلقان وفي بعثات حفظ السلام المتعددة الأبعاد في جميع أنحاء العالم خير شاهد على هذا النهج المتكامل الجديد.

إن حفظ السلام الذي يجمع الجانبين العسكري والمدني يشكل عبئا أكبر على المجتمع الدولي من حيث التمويل وتوفير الأفراد. ولكن علينا أن نكون مستعدين لتحمل هذا العبء. ومع ذلك فإن ما ينجح هو فحسب الالتزام الطويل الأجل وذو المصداقية؛ وإن حدوث أي شيء آخر لا يعرضنا سوى لمخاطر أكبر.

ولكن يجب أيضا أن ندرك أن كل بعثة من بعثات بناء السلام هي تدخّل كبير في شؤون المجتمع المعني. وبالتالي، من الضروري وجود خبرة عالية ووعي ثقافي كبير بذلك المجتمع. وينطبق هذا على العناصر المدنية بصفة خاصة مثل بناء الدولة والهياكل القضائية، وتصفية انتهاكات حقوق الإنسان، ووضع دستور جديد أو تنظيم وإجراء الانتخابات. ولا يمكن أن نبدأ من الصفر، بل علينا أن نحترم ونستخدم التقاليد والهياكل المحلية. وفي الوقت ذاته، يجب ألا تغيب عنا معايير الأمم المتحدة المركزية من قبيل سيادة القانون، والديمقراطية، وحقوق الإنسان.

وأرى هنا فرصة كبيرة للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، من قبيل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولهذه الكيانات هياكل عضوية متجانسة، وتترسخ في قيم المناطق والمجتمعات الثقافية ذاتها، وتعتبر لذلك شريكة أساسية عندما يتعلق الأمر بإدارة الأزمات في مناطق نفوذها – وفوق كل ذلك لجعل

ولاية مجلس الأمن أكثر قبولا في البلد وفي المنطقة ككل. ويؤدي الاتحاد الأوروبي ذلك بالتحديد في البلقان.

وإننا بحاجة إلى قدر كبير من المثابرة والقوة على البقاء إن كان لعمليات بناء السلام أن تحقق الأثر المستدام. وينبغي أن نعطي الشباب في مناطق الأزمات أملا في المستقبل. ويتعين أن نعيد بناء الهياكل في الدولة وفي المجتمعات بحيث تستطيع أن تصمد أمام الضغوط التي لا يمكن تجنبها بعد انسحاب بعثة السلام. ولكن يجب أن نرقى أيضا إلى توقعات الشعوب من أجل تحقيق تحسن سريع وواضح في أوضاعها. وقد لا تكون هذه التوقعات واقعية دائما ولكن يمكن أن تعوق خيبة الأمل بشكل كبير مسألة قبول بعثات السلام. وفي أفغانستان نجد أن حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وآخرين من المعارضين لعملية السلام يستغلون بانتظام الإحباط الذي يعانيه السكان لتشويه صورة حفظة السلام وإظهارهم على أنهم محتلون غير مرحب بهم. وعلينا أن نجد ما يرضي بين التوقعات قصيرة الأجل والالتزامات طويلة الأجل وذلك لتوضيح فوائد البعثة بأسرع ما يمكن.

وهنا ينبغي أن نحسن من استخدام المشاريع سريعة العائد. وللأمم المتحدة تجارب إيجابية في استعمال هذه الأدوات، وقد زادت بشكل كبير عمليات التمويل ذات الصلة. ولنأخذ على سبيل المثال بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. ومن المهم أن يقدم الخبراء العسكريون والمدنيون إلى الشعوب المساعدة السريعة والملموسة، حتى وإن كان ذلك في وقت مبكر جدا لكي تؤتي جهود إعادة التعمير ثمارها. وهذا ما شهدناه في أفغانستان. ويمكننا أن نكسب الشعوب إلى جانبنا وذلك بإصلاح جسر مدمر أو مدرسة أو حفر بئر للمياه أو بتوفير المشورة الصحية أو بإقامة محطة إذاعة محلية.

لقد ظللنا نعمل منذ مدة لكي نقلل إلى أقصى حد من الفترة التي ترد فيها الأمم المتحدة على الأزمات، ولكي ننسق وننفذ بفعالية أكثر مساهمتنا الوطنية في البعثات العسكرية. وينطبق نفس الشيء على العناصر المدنية. وينبغي لنا بالتالي أن نطور ونسرع في تنفيذ مجموعة متماسكة من الأدوات لعمليات حفظ السلام المدنية. وينبغي أن تتولى الأمم المتحدة المهمة المركزية في هذا التنسيق.

ويتمثل التحدي الذي نواجهه جميعا في تدريب وتعبئة الخبراء المدنيين في مجال الأزمات وإعادة التعمير. وفي نهاية المطاف، نحن بحاجة الآن إلى مزيد من الأفراد المدنيين للعمل في بعثات السلام الدولية. وهذا هو السبيل الوحيد لكي نضمن أن تتمكن الأمم المتحدة من الحصول بسرعة على ما تحتاجه من مدربي الشرطة أو القضاة أو المحامين. وخلافا للخبراء العسكريين، فهؤلاء الخبراء ليسوا دائما على استعداد وفي انتظار الأوامر، بل إنهم يعملون في سلطات حكومية وفي شركات. وهذا ينطبق بصفة خاصة على رجال الشرطة. وعليه ينبغي هنا أن نسعى، قبل كل شيء، لوضع نظام احتياطي ووحدات للانتشار السريع.

وأخيرا، يجب أن نحسن تنسيق مساهمة منظومة الأمم المتحدة في العناصر المدنية لبعثات السلام حتى نستطيع أن نستغل امكاناتها استغلالا أمثل. ولكن لتحقيق ذلك، يجب تسوية مسألة التمويل. وعلينا أن نكتشف مجالات جديدة هنا. وهذه الدعوة موجهة أيضا إلى مؤسسات بريتون وودز. وينبغي أن نتعامل مع تكاليف إدارة الأزمات المدنية كعنصر عادي في عمليات السلام.

**الرئيس** (تكلم بالاسبانية): أشكر نائب المستشار الاتحادي ووزير خارجية ألمانيا على البيان الذي أدلى به حول إدارة الأزمات المدنية.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ميشيل بارنييه، وزير خارجية فرنسا.

**السيد بارنييه** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): نادرا ما اضطرت هذه المنظمة طوال تاريخها إلى أن تواجه وتدير هذا العدد الكبير من الأزمات في نفس الوقت – أزمات يتعين عليها أن تديرها ليس في نفس الوقت فحسب، بل أيضا بجميع جوانبها لكي نتوصل إلى حلول دائمة بشأنها. وفي نفس الوقت استطعنا بصفة متزايدة أن نتوقع ونمنع نشوب صراعات جديدة. وأعتقد، مثل بقية زملائي، أن هذا هو السبب في أن مبادرتكم بجمعنا اليوم حول هذه الطاولة ليست في حينها فحسب، بل أيضا مهمة. لماذا ؟ لأنه، كما يعرف الجميع، بناء السلام هدف يصعب جدا تحقيقه. إن ثلاثين في المائة من البلاد التي تخرج من الصراع تتورط في صراع جديد. وفي أفريقيا تصل تلك النسبة إلى ٦٠ في المائة. وقبل لحظات، أشار الأمين العام بحق إلى أننا حققنا نجاحا في أفريقيا وفي مناطق أخرى. وهذا النجاح مشجّع وينبغي أن يدفعنا إلى مواصلة مناقشاتنا والجهود التي نبذلها في زيادة فعالية تدخلات الأمم المتحدة.

وفي الرد على الأزمات فإن أنشطة الخوذ الزرق ما زالت مركزية. ولكن من أجل استعادة الثقة وإعادة بناء المؤسسات وإحياء الاقتصادات، والبدء،كما ينبغي عمله في كل مكان، بعملية انتخابية ديمقراطية، فإننا بحاجة ليس إلى الخوذ الزرق في الميدان فحسب، بل أيضا نحن بحاجة إلى رجال الشرطة والقضاة ومراقبي حقوق الإنسان والمتخصصين في تقديم الخدمات العامة.

وقد استطعت، مثل الكثيرين هنا، أثناء زيارتي الأخيرة إلى هايتي وكوسوفو، أن ألاحظ مثل هذه الصعوبات في الميدان. وإحساسي أننا يجب أن نتصدى لتحديات رئيسية ثلاثة.

التحدي الأول هو أن نستطيع الرد في الوقت المناسب. دعونا نستخلص درسا من أزمة حدثت وأظهرت عجز المجتمع الدولي على العمل المسبق من أجل منع نشوبها. ولذلك ينبغي لنا أن نناقش ما قمنا به من عمل مشترك، وفي بعض الأحيان عجزنا عن القيام به، ولا سيما في مجالي التنمية وحماية حقوق الإنسان. وبمجرد نشوب الأزمة يجب اتخاذ الإجراءات المدنية فورا. لماذا ؟ أولا، لأنه في حالات عدم الاستقرار وعدم اليقين الشديدة كثيرا ما نشهد ارتكاب أسوأ أشكال العنف ضد السكان المدنيين وأخطر انتهاكات حقوق الإنسان، وأنه في هذه الأوقات ينبغي أن نعد الاستراتيجيات للخروج من الأزمة. ولكن للأسف، كما لاحظ الأمين العام في تقريره عن العدالة وسيادة القانون تظل قدرتنا على الرد السريع غير كافية على الإطلاق مقارنة بقدراتنا العسكرية. ونقص الموارد هذا يزيد من تعقيده البطء في اتخاذ الإجراءات الأمر الذي يزيد من اتساع الثغرة بين توقعات السكان والإنجازات الملموسة. وهذا وضع قد تستغله بعض الجماعات لإطالة أمد الحرب.

وكيف يمكننا أن نرد على ذلك؟ أولا، نستطيع أن نعزز الموارد البشرية المتاحة للأمم المتحدة من خلال إيجاد مجموعة احتياطية من رجال القضاء، وضباط الشرطة، والقضاة، وخبراء حقوق الإنسان، الذين يمكن إتاحتهم بسرعة. وهذا هو بالضبط الأسلوب الذي اختاره الاتحاد الأوروبي، وقد قدم السيد هافيير سولانا شرحا جيدا لذلك.

وبالإضافة إلى جوانب الأزمات السياسية والإنسانية، أود أن أضيف مسألة الكوارث الطبيعية. وهذه فكرة قمت بترويجها في مناسبات أخرى. وفي الاتحاد الأوروبي، نحن بحاجة إلى قوة حماية مدنية تكون موجودة بشكل كامل في الميدان في حال حدوث كوارث وأزمات من هذا النوع، والتي يكون لها أيضا عواقب إنسانية.

ويمكننا الرد عن طريق التفكير في الوسائل المالية التي يمكن تعبئتها بسرعة. وبذلك، نستطيع التطلع إلى الشروع بالعملية دونما إبطاء، على أن تشمل المدنيين. وأخيرا، يمكننا بالطبع الرد من خلال زيادة التمويل. وبالمقارنة مع ميزانية إدارة عمليات حفظ السلام لعام ٢٠٠٤، والتي تصل إلى ٤ بلايين دولار، فإن تمويل أنشطة معينة أخرى على أهميتها، مثل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين، وإنشاء المحاكم المشتركة، يقوم على موارد مالية ضئيلة تماما.

والتحدي الثاني الذي ينبغي لنا ملاحظته هو التنسيق. فنظرا للطبيعة المعقدة للأزمات يتعين علينا أن نعمل كفريق واحد. ولا يوجد نقص في الأطراف الفاعلة هنا، فلدينا صناديق ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية. وقد شاهدنا الدور الذي أداه الاتحاد الأفريقي وأيدناه، وما قامت به المنظمات غير الحكومية والشركاء المدنيون والعسكريون والإنسانيون. وأحرز تقدم في مجال التنسيق بين مختلف هذه الأطراف الفاعلة ولكنه غير كاف، وقد ظهرت نتائج ذلك بوضوح في تكرار الازدواجية وضعف التنسيق في الميدان.

ولذلك نحن في حاجة إلى مواصلة تعزيز مسؤوليات الممثل الخاص للأمين العام والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وثمة ممارسة أخرى قد يكون من المفيد أن نوسع نطاقها بشكل عملي وهي إنشاء أفرقة مخصصة للاتصال مؤلفة من أكثر البلدان اهتماما بحل الأزمة. فسيساعد ذلك في إجراء التحليل المشترك وتحديد الأولويات التي يمكن وضع استراتيجية عمل على أساسها.

وختاما، نأمل أن يتقدم الفريق الرفيع المستوى الذي أنشأه الأمين العام بمقترحات ملموسة تهدف إلى إنشاء آليات دائمة للتنسيق بين المؤسسات العالمية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

وأما التحدي الثالث والأخير فهو إعداد استراتيجية الخروج من الأزمات. وهذه مسألة شائكة تتعلق بكيفية مساعدة بلد بدون جعله معتمدا لفترة طويلة على المساعدة الخارجية. فكيف يمكننا الانتقال من منطق الوكالة هذا إلى أسلوب يشعر معه السكان المحليون بالملكية؟ وكيف يمكن استئصال الجذور العميقة للأزمة؟ أولا، عن طريق التركيز على الرجال والنساء – الموارد البشرية والتدريب والتعليم والمساعدة. وهذا هو الأسلوب الذي حبذه الاتحاد الأوروبي دائما، مع ضمان احترام الطبيعة الخاصة، والخصائص الثقافية لكل حالة. وعلينا زيادة إشراك المجتمع المدني في المساعدة الدولية. وأقدر في ذلك الصدد الاقتراح المهم جدا الوارد في تقرير كاردوسو حول المجتمع المدني والأمم المتحدة، وهو يستحق الدراسة الوافية، بعقل منفتح وبشكل بناء.

وأخيرا، أردت التأكيد على الاحتياجات اللغوية لعمليات حفظ السلام، وخاصة لدى الشرطة المدنية. ومثلما شاهدت بنفسي ميدانيا، هناك حاجة ماسة إلى الناطقين بالفرنسية في هايتي وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد شرعت فرنسا ببذل جهود من أجل تلبية هذه الحاجة. ونأمل في تعبئة المانحين المحتملين، وخاصة في مجتمع البلدان الناطقة بالفرنسية، من أجل الاستجابة لنداءات الأمين العام في هذا المجال.

إن إدارة الأزمات لم تعد تخص مجلس الأمن ولا الأمم المتحدة دون غيرها. فهي من مسؤوليات المجتمع الدولي بأسره. ولهذا علينا أن نناقش على حد سواء النواحي الوقائية لإدارة الأزمات، وكذلك النواحي المتعلقة بفترة ما بعد الصراع. وقبل بروز حالة طارئة ينبغي صرف بعض الوقت لمنعها. وبعد الحالة الطارئة هناك المرحلة الانتقالية.

وعلينا أن ندمج هذه المراحل في عملنا الجماعي. وهذا هو الأسلوب الذي ستنتهجه فرنسا في عملها مع شركائها في الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

وأود أن أحيي مرة أخرى المبادرة التي قمتم بها، السيد الرئيس، في مناقشة هذه الجوانب السياسية والمحددة جدا التي تهم شعوبنا.

**الرئيس** (تكلم بالأسبانية): أشكر وزير خارجية فرنسا على اقتراحاته وردوده على التحديات التي ذكرها.

أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير خارجية رومانيا، السيد ميرسو غيوانا.

**السيد غيوانا** (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): يسعدني ووفد رومانيا أن نرى الرئاسة الأسبانية تعقد هذه الجلسة. لقد حظيت بشرف مناقشة هذا الموضوع مع السيد موراتينوس أثناء زيارته لبوخارست، والخطوات المشتركة التي اتخذها رومانيا وأسبانيا في هذا الصدد.

وأود كذلك أن أحيي حضور السيد خافيير سولانا وزملائه، وصديقنا السيد عمرو موسى، وأصدقائنا من الاتحاد الأفريقي.

(تكلم بالانكليزية)

لقد انتقل نقاشنا في السنتين الماضيتين من مرحلة التأمل المكلف إلى مرحلة الانخراط. وفيما يتعلق بهذا الموضوع، نحن الآن في مرحلة تحديد مدى وقيمة انخراطنا هذا. ولا يمكننا أن نتعامل مع عمق وتنوع هذا الانخراط إلا عندما نعتمد مفهوما شاملا للأمن وإدارة الصراعات. ولا يجب أن ننظر إلى الأعراض والتحديات فحسب، ولكن أيضا إلى وضع علامات هادية لقدرة جهدنا على البقاء والاستمرار. وقد حان الوقت بالفعل لمجلس الأمن، ولأسرة الأمم المتحدة بأسرها ولنا جميعا، أن نعالج هذه المسائل.

لقد كانت المبادرة المكسيكية وغيرها من المبادرات في الآونة الأخيرة، بما فيها مبادرتنا في تموز/يوليه الماضي، توجها جديدا في أنشطة مجلس الأمن وقراراته بهذا الشأن. ونحن نقر ليس بالأوجه المتعددة لموضوع الأمن فحسب، ولكن أيضا بالحاجة إلى رد متعدد الأوجه على التهديدات الأمنية. ويشير الموضوع الذي اقترحه أصدقاؤنا الإسبان إلى وجود تحد كبير في تجنب وضع خطوط فاصلة بين الأبعاد العسكرية والمدنية التي ما زال يفصلها بون شاسع. وإننا ندرك الدور الكبير الذي يؤديه كل مكون، ولكن ينبغي لنا العمل على تحقيق تعاون بين هذه المكونات.

ومن المنطقي أن نبدأ بالتفكير في أية عملية على أنها مكونة من مرحلتي انتشار، وفئتين من الأفراد لهما علاقة دعم متبادل. وقد تعلمنا من تجربتنا في البلقان وغيره من الأماكن التي شاركت رومانيا فيها أن مفتاحا آخر للنجاح في جميع عمليات فترة ما بعد الصراع هو السرعة في بناء القدرة والملكية المحلية.

إن التعاون بين الوكالات ما زال في حاجة إلى تحسين. وقد لاحظنا بعض التقدم، وخاصة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. ولكن ما زال هناك المزيد مما ينبغي إنجازه في ذلك الصدد.

ووحدات الرد السريع الوطنية ضرورية، ويعمل بلدي على إنشاء سجل وطني للخبراء والفنيين الذين يمكن نشرهم في أي وقت.

والنتيجة المتوخاة من التعاون بين المكونات العسكرية والمدنية في إدارة الأزمات وبناء السلام هي قدرتنا على تجنب نشوب صراعات مسلحة في المستقبل. ونحن ننظر أيضا في جانب هام آخر من وجهة نظرنا من أجل نجاح جهدنا، وهو المتعلق بالعناصر الأساسية للحكم الرشيد.

وفي ذلك الصدد، فإن قدرة المجتمعات في فترات ما بعد الصراع على استيعاب القيم الديمقراطية، وخاصة سياسات التنافس الانتخابي، لها أهمية أساسية. وفي هذا المجال أيضا ينبغي أن يكون لدينا توجه واقعي، بما في ذلك ما يتعلق بالتوازن الصحيح بين الأدوات العسكرية والمدنية. وللأسف ما زالت هناك حالات يستمر فيها الطريق المسدود في عملية الانتقال إلى السلام، كما هو الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يتطلب مزيدا من الموارد العسكرية من جانب المجتمع الدولي.

إنني أحث كلا منا على استعراض ممارسات الأمم المتحدة للمساعدة في الانتخابات، وزيادة فهمنا لمعايير إجراء انتخابات نزيهة وحرة. ويتعين علينا أن نقدم مزيدا من الدعم إلى اللجان الانتخابية الوطنية المستقلة؛ ومفاهيم حرية التنظيم، والحركة، والتجمع والتعبير للأحزاب السياسية؛ ودقة القوائم الانتخابية؛ وحرية الوصول لمراقبي الانتخابات من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

ويجب ألا يغيب الاقتصاد من أي مجموعة من الأدوات المدنية لإدارة الصراعات وبناء السلام. ونحن ننظر أيضا باهتمام كبير إلى الطريقة التي عالج بها الاتحاد الأوروبي بعض هذه المسائل بشكل ناجح.

إن التعامل مع التحديات المتمثلة في إدارة الصراعات وبناء السلام في مستهل القرن الحادي والعشرين يقتضي، بالفعل، نهجا متعدد المستويات ومتعدد المؤسسات. ومجلس الأمن، بما في ذلك في مناسبة المناقشة المواضيعية التي ابتدرها بلدي خلال رئاستنا لمجلس الأمن في شهر تموز/يوليه، قد أدرك أهمية الدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية في الميدان وشجعها على مواصلة تنمية قدراتها على إدارة الأزمات، بما في ذلك على الصعيد المدني.

والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي مثالان للمنظمات التي تضطلع بدور فعال حقا في إدارة الصراعات وبناء السلام.

ختاما، إن مهام المدنيين والعسكريين في حالات ما بعد الصراع لم تعد بسيطة لأنها تشمل التنسيق الجيد في الميدان وتحديد الأهداف بوضوح. ودور مجلس الأمن حاسم في هذه الناحية لأن المجلس، في أغلب الأحيان، هو الذي يضع إطار العمل للتفاعل الجيد بين العنصرين المدني والعسكري. وما من شك في أن مناقشة المجلس المفتوحة اليوم ستأتي بقيمة مضافة كبيرة في هذا الصدد، ونحن نرحب مرة أخرى بالمبادرة الإسبانية في هذا الشأن.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر وزير خارجية رومانيا على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

الآن أعطي الكلمة لوزير خارجية الفلبين.

**السيد رومولو** (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): يسرني للغاية أن أراكم تتولون رئاسة مجلس الأمن. وأود أيضا أن أهنئ وفدكم بتنظيم جلسة مفتوحة للمجلس بشأن هذا الموضوع الهام.

إن الأخطار التي تواجه السلم الدولي في الوقت الحالي لا تشكلها الصراعات بين البلدان بقدر ما تشكلها شبكة الإرهاب المميتة، وانتشار الأسلحة والقلاقل السياسية الناجمة عن عجز الدول أو انهيارها. ونماذج إدارة الصراع وبناء السلام التي كانت صالحة في عصر الاستقطاب الثنائي والتنافس بين الدول الكبرى لم تعد تثبت جدواها، لأن تهديدات السلام اليوم أو انتهاكاته تنتج عن ضعف الدولة أكثر مما تنتج عن قوتها. وكما أظهرت التجربة عبر العقد الماضي، إن تحقيق السلام المستدام في البلدان التي تفككها الصراعات يشمل جوانب معقدة ومتعددة الأبعاد تستدعي تناغم جهود المجتمع الدولي، عن طريق الأمم المتحدة.

والسلام بالنسبة للفلبيين ضربة لازب. فبوجود أكثر من سبعة ملايين فلبيني خارج البلد، في أكثر من ١٨٠ بلدا وعلى السفن العابرة خلال كل محيطات العالم ومضايقه، تصبح المخاطر أعلى بالنسبة للفلبيين. ويمكن أن يكون للصراعات، بل وكان لها، أثر مباشر على سلامة مواطنينا. ونحن كدولة، لم تعد المفاهيم التقليدية عن الإقليم المادي وحدها تحدد كينونتنا. بل إن مصالحنا توجد حيثما تؤثر الأحداث أو التطورات على حياة ومستقبل مواطنينا الفلبينيين في الخارج. ونحن كدولة وشعب نحلم بحلول السلام في جميع بقاع الأرض ونؤمن بأن عمل المدنيين يمكن أن يساعد على بناء أساس قوي للسلام.

وورقة المفاهيم التي قدمتها إسبانيا لمناقشة اليوم، التي تركز على الجوانب المدنية في إدارة الصراعات وبناء السلام، تبنى بصورة صحيحة على عنصر مطلوب لمواجهة التحدي المتمثل في تحسين الجهود وجعلها أكثر طابعا جماعيا لمعالجة وحل الصراعات وبناء السلام الفعال. ومفاهيم ومذاهب الاستعداد العسكري مفهومة تماما، ولكن كثيرا ما تُهمل الجوانب المدنية أو غير العسكرية لتحقيق السلام المستدام بعد توقف هذه الأعمال العدائية.

إن السلام المستدام يتطلب من الدول المنهارة والدول التي تتعافى من الصراعات المنهكة تطوير حكوماتها وبناء اقتصاداتها ومجتمعها المدني. ولكن تحقيق ذلك سيكون مستحيلا بدون مساعدة خارجية. والمساعدة الدولية ضرورية لهذه الدول لإقامة مؤسسات للحكم قادرة على الاستجابة وخاضعة للمساءلة، مثل آليات حكم القانون، بما في ذلك نظام العدالة، والبيروقراطيات الإدارية، والمصارف المركزية والقوانين والآليات المالية، والاحتراز من إمكانية عودة الصراع.

والأمم المتحدة لا تنقصها الآلية الهيكلية للجوانب المدنية في إدارة الصراعات وبناء السلام. بل إن للأمم المتحدة خبرة خاصة في أهم جوانب المساعدة الإنسانية – إجراء الانتخابات، ونزع السلاح، والتسريح، وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، وتعزيز آليات حكم القانون، وحماية حقوق الإنسان، ومختلف جوانب الشؤون المدنية. والمشكلة ليست مشكلة قدرة – وإن كانت هذه مشكلة حقيقية – بل مشكلة الاستخدام الفعال لهذه القدرة لبلوغ الهدف المتمثل في تحقيق الاستقرار في الدول بعد انتهاء الصراع.

ومن حسن الطابع، أن الأفق ليس معتما. فالأمم المتحدة ظلت مدركة – ومستجيبة – للاتجاهات القوية نحو تآزر النُهُج بين الجوانب العسكرية والمدنية لإدارة الصراعات وبناء السلام. فمنذ وقت مبكر، في عام ١٩٩٢، أدخل الأمين العام آنذاك بطرس بطرس غالي مفهوم بناء السلام بعد انتهاء الصراع ليصف طائفة المهام المدنية في عمليات الأمم المتحدة للسلام في عصرنا الحالي. وكانت ولايتا الأمم المتحدة في كوسوفو وتيمور الشرقية في التسعينيات معايير قياسية لكيفية تطور طابع حفظ السلام من بُعد عسكري محض إلى مهام الإدارة المدنية والحكم بل ومهام التنمية، أو، في سياق مناقشة اليوم، الجوانب المدنية لإدارة الصراعات وبناء السلام.

والولايات التي تصدر عن مجلس الأمن الآن ذات طابع متعدد الأبعاد، وتولي أهمية لحقوق الإنسان، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية بل والصحية في عملية السلام. وترجمت هذه الحقائق إلى إصلاح ملموس لهياكل الأمم المتحدة لإدارة الصراعات، مثل إدارة عمليات حفظ السلام. وأحدث هذه الممارسات الإصلاحية، التي لا تزال جارية، طرحت في تقرير الإبراهيمي الصادر في آب/أغسطس ٢٠٠٠.

وعلى الصعيد العملي، أصبحت الآليات الشاملة لعدة قطاعات قائمة الآن في مقر الأمم المتحدة. وأسهم هذا الاتجاه المحمود في الطريقة التي ظلت مختلف هيئات الأمم المتحدة تؤدي بها ولايتها بموجب الميثاق في تهيئة بيئة يُنظر فيها الآن إلى الجوانب العسكرية والمدنية باعتبارها كلا واحدا تحت عنوان إدارة الصراعات وبناء السلام.

وبينما كان هناك تحسن نوعي ملحوظ في النهج الشامل – والهياكل الملائمة – لتحقيق السلام المستدام في الدول الخارجة من الصراعات، من الضروري للغاية مواصلة تنشيط جهودنا من أجل استجابة أكثر تنسيقا لحالات الأزمات المعقدة.

وعلى الصعيد الأوسع، يتمثل أحد العناصر التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين الجوانب المدنية لإدارة الصراعات وبناء السلام في جعل الأمم المتحدة ملتزمة ببعثات السلام للفترة اللازمة لإقامة مؤسسات حكومية جديدة وفعالة في الدول التي مزقتها الحروب. ولتحقيق السلام الدائم في الدول التي مزقتها الحروب، ينبغي أن نساعدها ما دام ذلك ضروريا لإنشاء مؤسسات حكومية مستقرة وعاملة. وستكون النتائج، وليست احتمالات طول البعثة، العامل الرئيسي لفعالية إدارة الصراعات وبناء السلام.

وعلى الصعيد الوطني، قد ترغب الدول الأعضاء في إعادة النظر في مبادرة ذوي الخوذ البيض، التي قدمتها الأرجنتين في الجمعية العامة قبل حوالي عقد من الزمن. وتدعو مبادرة ذوي الخوذ البيض الدول الأعضاء إلى تشكيل فرق من المتطوعين لعمليات الإغاثة الإنسانية يمكن أن ترسل إلى البلدان الأخرى المحتاجة إلى هذه المساعدة، بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وهي تعتمد إلى حد كبير على التمويل و/أو الدعم الذاتي بالتبرعات وبالتالي لا تكون عبئا على ميزانية الأمم المتحدة المحدودة أو الحسابات الرسمية للدول الأعضاء.

وهذه وما يماثلها من الجهود التطوعية والبرامج، مثل متطوعي الأمم المتحدة، تستطيع استخدام الروح النبيلة للتطوع التي من حسن الطالع لا تزال سائدة لدى العديد من مواطنينا وفي المجتمع المدني.

لقد بدأتُ بالتشديد على مدى أهمية السلام الدولي لبلد يوجد أكثر من عشر سكانه في بلدان أخرى. وناقشت أفكارنا ودعمنا للفكرة الرئيسية لمناقشتنا والأفكار والآليات المحددة التي من شأنها ضمان دور مفيد للمجتمع المدني في بناء السلام.

إن اهتمامنا بالموضوع يتجاوز رغبتنا في ضمان الأمن لرعايانا في الخارج. واهتمامنا بالموضوع تحفزه أيضا حقيقة أن السلام الحقيقي هو الذي يتكفل بتوفير الأمان لنفس الرعايا.

والعديد من رعايانا منخرطون انخراطا مباشرا في بناء السلام حول العالم من خلال المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وبعضهم يقومون بالعمل نيابة عن حكومتنا. وهو عمل يتمثل في تقديم المساعدة للسلطات المدنية في المناطق الخارجة من الصراع. وتشمل المساعدة مجال إقامة الحكومة، والعملية الانتخابية، والإدارة القضائية، وتدريب أفراد الشرطة المدنية.

ولكن هناك العديد من رعايانا، الذين يقومون بوصفهم عمالا مهاجرين، بالمساعدة في بناء السلام. هؤلاء هم الموظفون الطبيون الذين يرعون المرضى والجرحى بعد انتهاء الصراع وحتى في مناطق الصراع. وهم المهندسون الذين يساعدون في شق الطرق التي تربط بين القرى. والآن تعيش القبائل في تلك القرى في سلام. رعايانا هم الطيارون والمشرفون على التحميل، وهم الذين يساعدون في إيصال

الدعم إلى المناطق التي استبدت بها المجاعة من جراء الحرب. إنهم المدرسون الذين يساعدون في تعزيز المعرفة والانفتاح والتسامح. إنهم العمال الميدانيون الذين يساعدون في إدارة الموارد الطبيعية التي كانت في يوم من الأيام سبب الصراع. وعلى الرغم من إنهم عمال مهاجرون وعمال متعاقدون فإنهم يكسبون قوتهم من أرضهم. وهم أناس محبوبون يقومون عادة بأدوار هامة في بناء السلام، وفي بعض الأحيان يعرضون أنفسهم لمخاطر جسيمة.

إن السعي إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين يمثل تحديا متعدد الجوانب. فالسلام يتطلب نهجا شاملا ومتضافرا وحاسما، يعالج الأسباب الجذرية للصراعات، بما في ذلك أبعادها الاقتصادية والاجتماعية. وذلك لدرجة أن هدف السلام هو كل لا يتجزأ، والنهج والجهود الرامية إلى تحقيقه يجب أن تكون قوية وجيدة التخطيط والتنسيق.

إن الاستراتيجية الواجب اتباعها في الرد على تهديدات السلام وخروقاته تتطلب الإعداد الفعال والكفء، وتسخير جميع موارد الأمم المتحدة لذلك الغرض. وتتطلب هذه الاستراتيجية التكافل والتعاون والتنسيق فيما بين أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها التي تؤثر ولايتها على قيام السلام المستدام. كما أنها تتطلب في أحيان كثيرة تقديم التضحيات.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر وزير خارجية الفلبين على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أعطي الكلمة لمعالي السيد سيلسو نونس أموريم، وزير خارجية البرازيل.

**السيد أموريم** (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): أود أن أقول لكم إنه يشرفني أن أكون هنا تحت رئاستكم. وعلى الرغم من إني أعرف أن هناك أوقاتا عصيبة تواجه المجلس فإنني ممتن جدا لوجودي هنا. ويسرني أن أرى العديد من الأصدقاء من الأمانة العامة والوفود التي عملت معها لسنوات عديدة. لقد عملنا بتفان كبير على الرغم من أنه ربما لم نكن دائما ناجحين في تحقيق نتائج سلمية

وأود ان أتقدم أليكم أيها الصديق موراتينوس كويايوبي، وزير الخارجية، بالتهنئة على العمل على عقد هذه المناقشة حسنة التوقيت بشأن الجوانب المدنية لإدارة الصراعات وبناء السلام. لقد افتتح الرئيس لولا المناقشة العامة في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة (انظر الوثيقة A/59/PV.3) بعرض واسع النطاق لتصور البرازيل لأشد التحديات التي تواجه عالم اليوم. ويتمثل العنصر الرئيسي في هذه الرؤية في الفكرة القائلة بأن أساس السلام هو العدالة الاجتماعية. وكما ذكر الرئيس لولا فإن العالم الذي يستبد به الجوع والفقر لا يمكن أن يكون عالما يسوده السلام.

وأود أيضا ان أعرب عن تأييد البرازيل القاطع لما ذكره الأمين العام أمس في الجمعية العامة بشأن أهمية حكم القانون. فالقانون، وليس القوة، هو الذي ينبغي أن ينظم التعايش على الصعيدين المحلي والدولي.

ولقد وفرت لنا التجربة الأخيرة عددا من الأمثلة على الصراعات في بلدان ذات مستويات شديدة التدني من التنمية. كما أنها بينت القيود التي تكتنف النهج العسكري المحض أو النهج العسكري في المقام الأول لبناء السلام. وما لم يكن هناك منظور أوسع، وبدون مراعاة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وبدون التركيز على رفاه المدنيين لن نفلح في التوصل إلى حلول دائمة.

وسمعت من متكلمين آخرين أن هذه رؤية يجري تشاطرها على نطاق واسع. والسؤال الآن بحق هو كيف يمكننا تحقيق هذه الرؤية.

وترى البرازيل أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تنشئ أدوات وآليات تترجم هذه الإدراك إلى استراتجيات حقيقية.

وتتيح لنا المادة ٦٥ من ميثاق الأمم المتحدة فرصة لتعزيز التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مما يؤدي إلى توسيع نطاق التعاون المتعدد الأطراف في إدارة الصراع وبناء السلام. ويجب ألا يغرب عن بالنا أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وليس مجلس الأمن، هو الجهاز الذي ينيط به الميثاق المسؤولية عن المسائل المتصلة بالتنمية الاجتماعية. وعما نتكلم عندما نتحدث عن الجهود الرامية إلى بناء السلم الدائم أو التعمير إن لم نكن نتكلم عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية؟ كان ذلك هو محط الاهتمام وقت إنشاء البنك الدولي لأنه كان بنكا للتعمير، في حين أتى جانب التنمية فيما بعد. وما زال التعمير والتنمية يمضيان جنبا إلى جنب ولكنهما مسألتان تدخلان أيضا في اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأرى أن من بين أعمال مجلس الأمن تعزيز أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الوفاء بمهامه من أجل تخفيف أعمال مجلس الأمن ومنعه من التدخل في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأعرف تمام المعرفة أساليب عمل مجلس الأمن، ولهذا لن اقترح أي شيء محدد، ولكن كان يسرني أن ألمس إشارة إلى المادة ٦٥ من الميثاق في الإطار المحدد الذي وضعه الرئيس لمناقشاتنا. وأطرح هذا كزاد للفكر في المستقبل.

لقد حاولنا في الماضي أن نستخدم هذا النص في الميثاق كأساس في حالات مثل بوروندي وغينيا - بيساو. وفي حين انه ثبت ان هذه المساعي تمثل تجارب ناجحة فإنها لم تمثل بعد ردا جيد التحديد بما فيه الكفاية على المطالب التي نواجهها في بقاع شتى في أفريقيا وفي الشرق الأوسط، وفي تيمور - ليشتي، وفي هايتي بما فيها من عنف مزمن، وفي أماكن أخرى.

وفي معرض الإشارة إلى هايتي، أود أن أذكر أن البرازيل قبلت مسؤولية تولي قيادة قوات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، مع الاشتراك القوي من بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى، بما فيها شيلي، وعلى أساس فهم واضح مؤداه أن السلم في ذلك البلد الشقيق المهمش في قارتنا يتطلب أيضا التزاما طويل الأجل من المجتمع الدولي، التزاما لا بالأمن فحسب، وإنما أيضا بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي.

لقد خذلت الأمم المتحدة شعب هايتي في الماضي بتفسيرها لدورها تفسيرا ضيقا للغاية وتركيزها لهذا الدور على نحو قصري على المسائل الأمنية. وفي هذه المرة، وبالإضافة إلى الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة أكثر أمنا، يتعين علينا أن نستهل برنامجا مستداما لمساعدة مجتمع هايتي في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتلك مهام تتجاوز اختصاص مجلس الأمن. وعلى حين أنه يتعين تنسيقها معه، فإنها تتطلب اشتراك وكالات وهيئات أخرى.

ويتعين علينا أن نغتنم فرصة الجو السائد حاليا، وهو جو مؤات لإصلاح الأمم المتحدة، كي نبدأ في وضع سُبل جديدة لمعالجة هذه الحالات. ويتعين علينا أن نكفل الاستمرارية فيما بين الأعمال الوقائية، وجهود حفظ السلام، ومرحلة بناء السلام بعد الصراع. ويتعين علينا أيضا أن نعالج مسألة طول هذه الجهود وكثافتها. وأعتقد أن هذا ذكره توا زميلي ممثل الفلبين.

ويجب علينا بطبيعة الحال أن ننشر بسرعة كل القوات التي تقضي بنشرها قرارات مجلس الأمن. ونحن نواجه هذه الحالة في هايتي في هذه اللحظة بالذات. ولكن من الأهمية بمكان توفير كل الموارد البشرية والمالية والمادية اللازمة للتعمير المادي والمؤسسي على حد سواء. ونقدر سخاء البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية، ولكن هذه الأمور يتعين تنسيقها مع الوكالات المتعددة الأطراف التي يتعين التسليم بسلطتها الأساسية في تحديد الإطار العام.

ويعني الكلام عن الجوانب المدنية لحفظ السلام تركيز الانتباه على الأهمية الأساسية لاستعادة الكرامة الإنسانية التي هي بوجه عام الضحية الأولى لحالات الصراع. ويسهل عليَّ التنبّؤ بأن بعض مناقشات اليوم سوف تستكشف بعض جوانب تقنية محددة من جوانب عمليات حفظ السلام وكيفية تلاحمها مع البرنامج الإنساني، ومع دور المنظمات الإقليمية، والمسائل الأخرى. وتلك جميعها جوانب ذات صلة وجديرة بأن نوليها النظر.

وأرجو من جانبي أن أؤكد ضرورة إعداد أدوات جديدة أفضل لمعالجة المشاكل الهيكلية الكامنة وراء حالات التوتر المؤدية إلى العنف ونشوب الصراع. والفقر والمرض وانعدام الفرص وعدم المساواة هي من أسباب نشوب الصراعات، وخاصة ما ينشب منها داخل نطاق البلدان، وهي مع الأسف آخذة في الشيوع في جدول أعمالنا أكثر من ذي قبل.

وقد جرى العرف بأنه متى قرر أعضاء مجلس الأمن أن بندا معينا من بنود جدول الأعمال لم يعد يمثل خطرا على السلام، فإن الحالة المعنية تهمَل إهمالا، دون أية متابعة على الصعيد الحكومي الدولي لعمليتي المصالحة وإعادة الإعمار. وقد يؤدي هذا العيب في أساليب عملنا لعودة الصراع إلى النشوب، على النحو الذي يبرزه مثال هايتي المأساوي.

ومهما بلغت أعمالنا العسكرية في مجال حفظ السلام من الإحكام، لن تكون لدينا القدرة على مواجهة التحديات الأمنية بشكل فعال ما لم ندمج العناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية في استراتيجياتنا. وتحقيقا لتلك الغاية، يمكننا أن نستند في أعمالنا إلى الحكمة التي ينطوي عليها نص المادة ٦٥، التي أعدت في عام ١٩٤٥، والتي تذكرنا بالضرورة القصوى للتصدي للمسائل الأمنية في سياقها الاجتماعي – الاقتصادي بل وتقدم التوجيه بشأن كيفية عمل ذلك من وجهتي النظر المؤسسية والمتعددة الأطراف.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر وزير خارجية البرازيل على خدمته لهذه المنظمة، ولا سيما على الجهود التي يبذلها من أجل تعزيز التنسيق بين مختلف الأجهزة في أسرة الأمم المتحدة.

وأعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد مخدوم خسرو بختيار، وزير الدولة للشؤون الخارجية في باكستان.

**السيد بختيار** (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أزجي التهنئة الحارة لرئاسة المجلس الإسبانية على عقدها مناقشة اليوم بشأن الجوانب المدنية لإدارة الصراعات وبناء السلام. ويشهد بأهمية هذا الموضوع وجودكم بيننا يا سيدي لتترأسوا هذه الجلسة المعقودة على مستوى الوزراء.

كما أود أن أتوجه بالشكر للأمين العام كوفي عنان، وللسيد خافيير سولانا، والسيد عمرو موسى، والسيد سيد دجينيت، على إسهاماتهم الهامة في هذه المناقشة.

لقد فكر مجلس الأمن مليا في الآونة الأخيرة في مختلف الأبعاد المتعلقة بإدارة الأزمات وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. وقد أسهمت مناقشات المجلس بشأن حماية المدنيين في الصراع المسلح، واستجابة الأمم المتحدة في الأزمات المعقدة، وعمليات السلام، والعدل وسيادة القانون، وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع، إسهاما أثرى تفكيرنا الجماعي في إعداد استجابة متسقة وفعالة لهذه التحديات. ومناقشة اليوم تكمل هذا الحوار المستمر.

وكثيرا ما يُدعى مجلس الأمن، في نطاق اضطلاعه بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، إلى التدخل في حالات أزمات معقدة. وكثيرا ما تتميز تلك الحالات بأبعاد عسكرية وأمنية متشابكة، فضلا عن جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية وإنسانية. ويقتضي هذا النطاق

الواسع من المسائل الأخذ بنهج شامل متعدد الأبعاد يستند إلى تنسيق على نطاق المنظومة برمتها.

وبصفة عامة، هناك ثلاثة شروط أساسية للتحول الناجح من الصراع إلى السلام المستدام، هي: إقرار الأمن، وإقامة عملية سياسية قابلة للاستمرار، والتنمية والتعمير. وللوفاء بتلك الشروط يلزم التنسيق الفعال بين القوى العسكرية والجهات المدنية الفاعلة.

وتشكل عمليات حفظ السلام أنجع الأدوات لإدارة الصراعات وأوسعها استعمالا، غير أنه يجري إنشاء عملية لحفظ السلام في العادة عندما يوجد سلام تتعين المحافظة عليه. وهناك دائما مجال للانخراط المدني من خلال العمل الدبلوماسي الوقائي في مرحلة ما قبل نشوب الصراع. وقد يؤدي في بعض الأحيان الإنذار والاشتراك المبكرين، بما في ذلك عن طريق مساعي الأمين العام الحميدة ومنظومة الأمم المتحدة بوجه عام، إلى الحيلولة دون اندلاع الصراعات. ويمكن للتدخل الدبلوماسي المبكر أيضا أن يعين على احتواء الصراع إذا ما نشب بالفعل. ومن ثم يجب أن يمثل منع نشوب الصراعات أحد الأهداف ذات الأولوية.

أما في أثناء مرحلة الصراع، فعمليات حفظ السلام المتزايدة التعقيد المتعددة الأبعاد تكون فعالة في إدارة الأزمات وتهيئة بيئة تمكن من الانتقال السلس إلى مرحلة ما بعد انتهاء الصراع أو مرحلة بناء السلام. بيد أن الجوانب المدنية هامة من عدة وجوه، كتقديم المساعدة الإنسانية، وحل الصراعات وتسوية النزاعات، وتنفيذ عملية السلام. ومن الأهمية بمكان لفعالية الاستجابة الإنسانية إتاحة سبل الوصول، وحماية أوساط العمل الإنساني، وتوفير الموارد الملائمة. وينبغي أن يشكل الحل السلمي للصراع من خلال أحكام الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة إحدى الأولويات في جميع المراحل.

ويزداد اعتماد مرحلة ما بعد انتهاء الصراع على الدور المدني حين لا توجد سوى بقايا وجود عسكري، إذا اقتضى الأمر ذلك. ويعين العنصر المدني في صون النظام العام، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وإيجاد مؤسسات عامة تؤدي وظائفها، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون، والعمليات الانتخابية، وإعادة الإعمار الاقتصادي والتنمية. ويستدعي تنوع التحديات في هذه المرحلة اشتراك جهات فاعلة متعددة، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها.

ويجب للاستجابة الشاملة المتعلقة بالسياسات، في نظرنا، أن تولي أقصى قدر من الأهمية للتصدي للأسباب الجذرية في جميع مراحل الصراع. فذلك أمر ضروري لمنع الصراع من العودة إلى النشوب، وما يترتب على ذلك من تداعيات. كما أن التسليم بالصلة التي لا تنفصم بين السلام والتنمية من شأنه أن يعيننا بنفس الدرجة على إعداد استراتيجيات لتحقيق استقرار أطول أجلا وإقرار سلام وأمن مستدامين.

ومن المهم الاعتراف بأن الإدارة المدنية للصراع وبناء السلام مهمة معقدة، يتباين طابعها ومتطلباتها من حالة لحالة. كذلك تتفاوت القدرات الوطنية والإقليمية بدرجة ملحوظة. وعليه، لا يمكن أن يوجد حل يوافق جميع الحالات. ويجب على المساعي الرامية إلى وضع مبادئ توجيهية عامة أن تأخذ تلك العوامل بعين الاعتبار.

ونعرب عن تأييدنا للتشديد على تعزيز الأدوات والقدرات المتعلقة بالإدارة المدنية للصراع على الصعيد الوطني. وفي حالة عدم توافر تلك الأدوات والقدرات أو عدم كفايتها على الصعيد الوطني، فإن الملاذ الأول المنطقي لسد الفجوات في القدرات هو الموارد دون الإقليمية أو الإقليمية، حيثما أمكن. ويتسم دور المنظمات الإقليمية

ودون الإقليمية وتعاونها مع الأمم المتحدة بموجب الفصل الثامن من الميثاق بالأهمية فيما يتعلق بالقدرات المدنية والعسكرية، حيث يلزم النهوض بكلتيهما. وتلزم الموارد الداخلية والخارجية لتطوير هذه القدرات. وينبغي للدول والمنظمات الإقليمية التي لديها القدرة أن تقدم المساعدة الكافية في هذا الصدد.

وزيادة التنسيق على نطاق المنظومة لا غنى عنها للنجاح في دمج الجوانب المدنية ضمن استراتيجيات الأمم المتحدة للتعامل مع حالات الأزمات المعقدة. ويجري بصفة مطردة دمج العناصر المدنية في التخطيط لبعثات حفظ السلام المتعددة الأبعاد وعملياتها. كما يجري اتخاذ الخطوات لتحقيق تنسيق أفضل بين الأوجه المدنية والعسكرية، ولكن الحلول لا تكمن في زيادة عدد المكونات المدنية في بعثات حفظ السلام أو حجم هذه المكونات فحسب. بل ينبغي اتخاذ خطوات مناظرة على صعيد المقر لكفالة صدور استجابة متكاملة ومتسقة على صعيد المنظمة.

ويجب أن تلقى مسألة الموارد البالغة الأهمية أيضا الاهتمام الواجب. ذلك أن الجوانب المدنية، وخاصة ما يتعلق منها بأعمال الإغاثة الإنسانية، كثيرا ما تتوقف على التبرعات ومن ثم تكون في كثير من الأحيان عرضة للعجز بشكل متواتر. وينبغي إيلاء اعتبار لتوفير الموارد من الأنصبة المقررة، كما هو الحال في بعثات حفظ السلام.

ولا تشكل المهام المتعددة الأبعاد في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع بشكل أساسي مجال اختصاص مجلس الأمن. ويكمن العديد منها في نطاق سلطة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومشاركة المؤسسات المالية الدولية ودعمها أمر هام بشكل متساو في الإدارة الفعالة للصراع وبناء السلام. واتباع نهج شامل يفترض مسبقا وجود تفاعل ديناميكي بين الهيئات ذات الصلة للأمم المتحدة والنطاق الواسع للأطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والدوليين، في تعاون بينهم جميعا.

ونؤمن بأنه لا بد من استكشاف الأفكار بشأن إيجاد آليات تنسيق أفضل في إطار الأمم المتحدة. ومن شأن المناقشة التي تجرى اليوم أن تقطع شوطا بعيدا في هذا البحث. واقتراح باكستان بإنشاء لجان مركبة مخصصة لمجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي جدير بالنظر المتأني في هذا السياق.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر وزير الدولة للشؤون الخارجية في باكستان على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة للعلاقات الخارجية في أنغولا، السيد جاو برناردو دي ميراندا.

**السيد ميراندا** (أنغولا) (تكلم بالفرنسية): إننا نرحب بحضوركم، سيدي، ونشيد بالرئاسة الإسبانية على تنظيم هذه المناقشة بشأن الجوانب المدنية لإدارة الصراعات وبناء السلام. كما أننا نشكرها على المستند الداعم الممتاز الذي نأمل أن يفيد جميع أعضاء الأمم المتحدة، وخاصة البلدان الخارجة من أزمات معقدة.

ونود أن نشكر الأمين العام على بيانه الهام. ونرحب كذلك مع شعور بالارتياح بحضور الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، السيد خافيير سولانا، ومفوض السلام والأمن للاتحاد الأفريقي، السيد سعيد دجنيت، فضلا عن ممثل الجامعة العربية، الذين أسهمت بياناتهم إسهامات ملحوظة في مناقشة اليوم.

ونفهم بالجوانب المدنية لإدارة الصراعات وبناء السلام أنها المجموعة الكاملة للقرارات التي تتخذ في نهاية الصراع بغية توطيد السلام ومنع المزيد من اندلاع أعمال القتال. وبناء السلام لا يحل مكان الأنشطة الإنسانية والإنمائية في البلدان الخارجة من الأزمات. وعلى العكس،

فإن غرض بناء السلام هو استكمال تلك الأنشطة أو إعادة توجيهها بغية تخفيض خطر المزيد من اندلاع الصراع بالمساعدة على تهيئة الظروف الأكثر مؤاتاة لتحقيق المصالحة وإعادة التعمير والإنعاش الاقتصادي.

وتعلمنا التجربة أن بناء السلام بعد انتهاء الصراع يقتضي أكثر من مجرد صنع السلام الدبلوماسي أو العسكري، وأنه يقتضي بذل جهد مستمر لبناء السلام بغية القضاء على الأسباب المتعددة للصراع. ووفقا لتقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها فإنه

> ”ومنذ عام ١٩٧٠، شن في أفريقيا أكثر من ٣٠ حربا، كان منشأ الغالبية العظمى منها داخل الدول. وفي عام ١٩٩٦ وحده، نكب ١٤ بلدا من بلدان أفريقيا الـ ٥٣ بنزاعات مسلحة تسببت في أكثر من نصف جميع الوفيات المتصلة بالحروب على نطاق العالم ونجم عنها ٨ ملايين من اللاجئين والعائدين والمشردين. وقد قوضت عواقب هذه النزاعات بدرجة خطيرة جهود أفريقيا من أجل كفالة الاستقرار والرخاء والسلام في الأجل الطويل لشعوبها“. (S/1998/318، الفقرة ٤)

إن ازدياد البعثات، التي يتناول العديد منها مسائل ذات طابع سياسي، وبناء المؤسسات الوطنية، ورصد الانتخابات، وتنظيم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والمسائل المتصلة باللاجئين والأشخاص المشردين، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وإعادة انطلاق التنمية، أمور تشهد على الأهمية المتزايدة للعنصر المدني في بناء السلام. ونظرا لهذا الطابع الشامل لعدة قطاعات، لا بد للمجتمع الدولي بالضرورة أن يراعي الصلة بين السلام والتنمية. وبالتالي لا بد أن يتمكن من التعويل على التعاون والتنسيق وتكامل الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

علاوة على ذلك، فإن الانتشار المشترك مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، تمشيا مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة، أوضح أن تلك الشراكات مفيدة بشكل متبادل. وفي هذا الصدد، تشهد استجابة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار وفي ليبريا قبل نشر قوات حفظ السلام على قيمة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ودورها.

وفي حالة الصراع المسلح، فإن دور مجلس الأمن واضح. بيد أنه في الحالات التي يحتاج فيها إلى استعادة النظام العام وتشغيل المؤسسات العامة في نهاية الصراع، فإن من واجب العنصر المدني أن يضطلع بدور أكثر أهمية في بناء السلام من أجل تحقيق أهدافه. وهناك عناصر بعينها مطلوبة وشروط بعينها بحاجة إلى الوفاء بها. وفي رأينا، فإن الشروط الأكثر أهمية هي الشروط التالية: أولا، لا بد من القيام بعمل دبلوماسي وسياسي واقتصادي على عدة جبهات. ثانيا، لا بد أن يجري تمويل جهد بناء السلام بشكل سليم. وثالثا، تحتاج أنشطة الأطراف الفاعلة المتعددة إلى أن تنسق على أعلى مستوى، من الناحية الاستراتيجية والإدارية، في سياق إدماج جميع شركاء الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز والسلطات الوطنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وهناك أيضا جانب حقوق الإنسان وسيادة القانون، اللتين تشكلان أيضا أمرا هاما جدا وحيويا لعملية بناء السلام.

وتشكل أهمية القطاع الخاص ودوره في بناء السلام أيضا تحديا كبيرا للبلدان الخارجة من الصراع. وتظهر هذا

على نحو بليغ القرارات المختلفة التي اتخذها الجمعية العامة بشأن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وخاصة بشأن عملية كيمبرلي.

وبينما نشجع التنمية الاقتصادية، إذا قبلنا بسيادة القانون، وبإعطاء الأشخاص الإحساس بكونهم أعضاء في المجتمع الذي يجري فيه تنفيذ هذه الأنشطة، فإننا متأكدون أن القطاع الخاص يمكنه أن يسهم إسهاما جوهريا في بناء السلام.

وفي أفريقيا، مثلما هو الحال في أماكن أخرى، يتغير طابع الصراعات ولذلك فإنها تتطلب أشكالا مختلفة من الإجراءات لمعالجة آثارها. وأزمات اليوم أكثر تعقيدا. والأطراف المتورطة فيها عديدة، كما أن أبعادها متعددة.

ومع مراعاة الحالة في بلد مثل بلدنا، نلاحظ وجود فجوة بين طلبات المساعدة التي تزداد سرعة والموارد المحدودة؛ ومن المطلوب بالتالي حلول عاجلة مبنية بوضوح على أساس الأولويات.

ولذلك فنحن مقتنعون بأن المجتمع الدولي سيواصل متابعة هذه القضية بكل الجدية التي تستحقها.

في ختام بياني يود وفد بلادي أن يعرب مرة أخرى عن تقديره لرئاسة مجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المهمة، ونكرر أننا نؤيد البيان الرئاسي الذي سيصدره المجلس بعد قليل.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر وزير خارجية أنغولا على بيانه.

أعطي الكلمة للسيدة آن باترسن، نائبة الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية.

**السيدة باترسن** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على اختياركم هذا الموضوع للمناقشة المواضيعية أثناء رئاستكم.

توافق الولايات المتحدة على أن الحالات الطارئة المعقدة وعمليات حفظ السلام تتطلب اليوم من المجتمع الدولي أن ينشئ قدرات استجابة مدنية وعسكرية. وتؤدي الأمم المتحدة ودولها الأعضاء دورا حيويا في تخفيف حدة هذه الأزمات وفي التصدي لها.

وتعلمنا تجربة ما بعد الحرب الباردة أن الردود المرتجلة ليست كافية. فنحن، فرادى ومجتمعين، يجب أن ننظم أنفسنا لتحديد الموارد التي يمكن استخدامها ونشرها على وجه السرعة من أجل التعمير وإشاعة الاستقرار.

وتوجد عدة مجالات نود أن نعمل فيها معا، بما في ذلك الأمن وإنفاذ القانون وسيادة القانون والحكم الصالح والمشاركة الديمقراطية والإعمار الاقتصادي والاستجابة الإنسانية.

وقد رأينا مرارا زيادة حادة في القلاقل الاجتماعية والأنشطة الإجرامية التي تحدث في الفترة التي تلي الصراع مباشرة. وبينما يمكن أن يساعد حفظة السلام في استقرار بلد بعد الصراع، فإن إنشاء بعثة شرطة مدنية ذات كفاءة ونزيهة وذات موارد ملائمة أمر حاسم الأهمية لصون الأمن.

وتفخر الولايات المتحدة بأنها ثاني أكبر مساهم بالشرطة المدنية في بعثات حفظ السلام. ويمكن وجود الشرطة المدنية حفظة السلام العسكريين من تقليص حجم البعثات في وقت مبكر، فيصبحون جاهزين للانتشار في أماكن أخرى حسبما تقتضي الحاجة. والشرطة المدنية أساسية بالإضافة إلى ذلك، لإعادة ترسيخ مؤسسات الأمن العام المحلي والوطني من أجل وقف عمليات جماعات

الاقتصاص المحلية والأخذ بالثأر. وذلك هو مكوننا الرئيسي لإدارة الأزمات في عمليات التعمير بعد الصراع.

والواقع أن الشرطة المدنية جسر حيوي للانتقال من دولة خاضعة للأحكام العرفية إلى دولة ديمقراطية عاملة. وسيكون نشر الشرطة المدنية أيضا بمثابة نموذج لتطوير مؤسسات الشرطة المحلية. واسمحوا لي أن أذكر مثالا، فقد عملت بلدان كثيرة، وخاصة الولايات المتحدة وإسبانيا، سويا لإنشاء الشرطة الوطنية في السلفادور بعد الصراع المطول في ذلك البلد، وبينما لم تكن قوة الشرطة الجديدة في ذلك البلد ممتازة، فقد كانت أفضل بكثير من سابقتها وعنصرا أساسيا في المصالحة والتحول الديمقراطي في ذلك البلد.

لقد ذكرت عدة وفود هنا عددا من السبل لتحسين استجابة الشرطة المدنية التابعة للمجتمع الدولي، ونحن نؤيدها، لكن أعمال الشرطة بمفردها ليست الجواب. ويجب أن نتبع نهجا يتضمن نظام الأمن العام والعدالة بأسره، بل القضية الأوسع نطاقا لبناء الديمقراطية وإشراك المجتمع المدني في العملية.

وتبعا لذلك، نرى أنه يجب ربط الشرطة المدنية بالمساعدة المقدمة إلى النظامين القضائي والجنائي. ومن دون ذلك النهج المتكامل سيصبح عمل الشرطة مجرد مواصلة لمهمة حفظ السلام بدلا من أن يكون تجهيزا لبناء السلام. ولتحقيق تلك الغاية، ومما يكتسي أهمية قصوى في إدارة مجتمعات ما بعد الصراع، ينبغي ترسيخ حكم القانون بسرعة في دولة ما بعد الصراع. وذلك أساسي بغية منع ظهور الفساد السياسي والجريمة المنظمة والعناصر الإجرامية والإرهابية الأخرى التي ترغب في عرقلة عملية السلام. ونحن نتطلع بشغف إلى استكشاف مسألة سيادة القانون بتفصيل أكبر في الشهر المقبل أثناء رئاسة المملكة المتحدة.

ويجب أيضا تطوير وتحسين دور المنظمات الدولية والإقليمية في التصدي للأزمات. ونحن نقدر الجهود المبذولة حاليا في مختلف إدارات ووكالات وبرامج الأمم المتحدة لمعالجة الأبعاد المدنية للأحداث الطارئة المعقدة ولعمليات السلام. وإن قضايا الديمقراطية والحكم الصالح حيوية لهذه الاستجابات، وقد أعلن الرئيس بوش بالأمس تأييدنا لتعزيز الديمقراطية والانخراط مع المجتمع المدني – وكلاهما حيوي في بيئات ما بعد الصراع. ونتطلع إلى سماع التوصيات بشأن كل هذه الأمور من فريق الأمين العام المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير.

أخيرا، يجب أن نواصل العمل مع المؤسسات المالية الدولية لتطوير إطار تنسيقي محسن وفهم متبادل للمسؤوليات.

وستواصل الولايات المتحدة تأييد التعاون الفعال المتعدد الأطراف في مواجهة تحديات الصراعات الداخلية وانهيار الدول. ومثلما ذكرت الورقة الإسبانية، إن التخطيط المدني والعسكري والتنسيق والتعاون أمور حيوية لنجاح التعمير والاستقرار.

وتعلن حكومة الولايات المتحدة اليوم إنشاء مكتب جديد بوزارة الخارجية – مكتب المنسق الخاص للاستقرار والتعمير – نأمل أن يحسن قدرة حكومتنا على الصعيد المحلي على الاستجابة لحالات ما بعد الصراع.

ويؤيد وفد بلادي فحص كيفية تحسين تنسيق التعاون الدولي المدني والعسكري، وأيضا جهود الأخذ بنظريات داعمة للتعمير والاستقرار. وبتلك الروح، ستواصل الولايات المتحدة العمل على زيادة كفاءة وفعالية قدراتها الوطنية على التعمير والاستقرار.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لوزير الدولة لشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة، الرايت أونرابل جاك سترو.

**السيد سترو** (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بشكر حكومة إسبانيا وأن أشكر، على وجه الخصوص، إذا سمحتم، زميلي وصديقي وزير خارجية إسبانيا ميغيل موراتينوس، على تنظيم مناقشة اليوم.

إن عمليات حفظ السلام واتفاقات السلام السياسية تنهي – أو ينبغي أن تنهي – حروب الصراعات الساخنة. ولكننا لا يمكننا ضمان سلام دائم في البلدان التي تستعيد قوتها من هذه الصراعات إلا إذا ساعدنا على بناء مؤسسات وهياكل مدنية وحكومة قادرة واقتصاد قوي ومجتمع مدني يعمل بنجاح. ولذلك أصبح حل الصراعات الدائرة اليوم، التي تحدث عادة داخل الدول وليس فيما بينها، أكثر تعقيدا مما كان عليه في الماضي. وقد يتضمن ذلك العمل على استقرار سلام هش واستعادة النظام العام وإعادة إدماج المقاتلين والتصرف إزاء قضايا المرأة وإنهاء الإفلات من العقاب وإعادة بناء المؤسسات المحلية من أجل الأمن والحكم الصالح والعدالة والديمقراطية والنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.

ويشكل العمل عبر كل هذه المجالات تحديات كبيرة لنا، تزيد من شدتها الحاجة إلى التصرف بسرعة في فترة وجيزة بعد نهاية الصراع الساخن. والتصرف بسرعة حيوي، مثلما نعلم، لتحقيق النجاح. ولكن بالإضافة إلى السرعة، يتعين علينا أن نعمل باتساق عبر مجموعة من القضايا ومع عدد كبير من العناصر الفاعلة.

وأعتقد أننا مررنا جميعا، أثناء العقد الماضي بمنحنى تعليمي حاد. ونحن نعتمد ولايات أكثر شمولا، على سبيل المثال، للعمليات التي حددناها في ليبريا وفي كوت ديفوار وفي هايتي وفي بوروندي. وقد بدأنا نتعلم أهمية دعم البرامج المنبثقة من الداخل والتي تعبر عن الثقافات المحلية من قبيل اللويا جيرغا في أفغانستان.

وأعتقد أننا أصبحنا أفضل في تقاسم الأعباء. ففي العام الماضي، على سبيل المثال، تسلمت بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة المهام من قوة الشرطة الدولية التي كانت الأمم المتحدة تقودها هناك. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ساعدت قوة بقيادة من الاتحاد الأوروبي على تمهيد الطريق لقوات الأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، نعمل بتعاون أوثق عبر مؤسسات، من قبيل الأمم المتحدة والبنك الدولي في العراق والسودان وليبريا وبالتعاون مع البنك الأمريكي والمفوضية الأوروبية في هايتي.

وتظهر جميع هذه التحسينات الاتجاه الذي نحتاج إلى أن نسلكه في المستقبل. واسمحوا لي أن اقترح بإيجاز خمسة مجالات نحتاج إلى التركيز عليها: العمل المبكر والتمويل الأفضل والشراكة الأقوى والأولويات المحلية والانخراط الطويل الأجل.

أولا، في الأعمال المبكرة: علينا أن نخطط وننفذ عمليات مدنية في وقت مبكر بحيث نتمكن سريعا من وضع أسس الاستقرار. فلنأخذ مثال العراق، فقد أوضح رئيس الوزراء علاوي أن الأمر لا يمكن أن يكون مجرد قضية أمن أولا وانتخابات فيما بعد. فالانتخابات في حد ذاتها حيوية لبناء الأمن. وعلينا أن نساعد الأمانة العامة للأمم المتحدة على نشر موظفين مدنيين بشكل أسرع وتحسين قدراتنا الخاصة – كما تفعل المملكة المتحدة حاليا من خلال وحدة وزارية جديدة لإعادة البناء بعد الصراع مشتركة بين وزارة الخارجية البريطانية والإدارة البريطانية للتنمية الدولية ووزارة

الدفاع البريطانية – مما يجعلنا أكثر قدرة على تقديم الدعم المدني للمملكة المتحدة وللعمليات الدولية في الخارج.

ثانيا، نحتاج إلى تمويل أفضل للأجزاء المدنية لدعم عمليات السلام. وإنني لست بالضرورة بصدد تقديم الحجة لزيادة حجم الأنصبة المقررة، بيد أننا يتعين علينا إيجاد الطرق الكفيلة بتوليد المزيد من التمويل للأنشطة المدنية لبناء السلام، لا سيما في السنة الأولى الحاسمة بعد أن يضع صراع أوزاره.

ثالثا، علينا بناء شراكات أقوى. إذ بوسع المنظمات الإقليمية في أحيان كثيرة تعبئة الموارد على نحو أسرع ولديها شرعية محلية خاصة، وذلك سبب ترحيبي الكبير بالمساهمة التي قدمها في وقت سابق هذا الصباح ممثل الاتحاد الأفريقي. فالاتحاد الأفريقي هو الذي يقوم بدور حاسم ورائد في حل الصراع في دارفور.

إن قدرات الاتحاد الأوروبي والشراكات مع الأمم المتحدة في ازدياد أيضا. كما يجب أن تكون شراكتنا مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وأرحب بتوصيات فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني – فريق كاردوسو – في هذا المجال.

وترتبط بذلك كله الحاجة إلى تنسيق أعمالنا بصورة أفضل. ففي بيئات ما بعد الصراع يمكن أن يكون ضرر البرامج المتنافسة أو المتصارعة أو غير الملائمة أكبر من نفعها. وشهدنا جميعا أمثلة على ذلك، حالات يقوم فيها أفراد وحكومات من ذوي النوايا الحسنة بأخذ برامج جاهزة من دون أن يكيفوها مع الظروف المحلية وينتهي بهم الأمر إلى خلق المزيد من الصعوبات. وما زال أمامنا الكثير لنتعلمه من نماذج صندوق الائتمان الذي نشهده في أفغانستان وفي العراق وفي ليبريا وفي أماكن أخرى.

أما النقطة الرابعة التي أود التكلم عنها، فتتعلق بالأولويات المحلية وتتصل بالنقطة التي ذكرتها لتوي. لم يعد بوسعنا فرض هياكل تنهار بمجرد أن يغادر المجتمع الدولي. وعوضا عن ذلك، علينا أن نعمل وفق الأولويات المتفق عليها في البلد ومع البلد المعني وأن نطور قدرة محلية لتنفيذها. وإن الإدارة الانتقالية الأفغانية مثل يحتذى به للقيادة المحلية اللازمة.

خامسا وأخيرا، هناك مسألة الالتزام الطويل الأمد. علينا التطرق إلى حقيقة أن الاهتمام السياسي الدولي بتمويل البلدان الخارجة من الصراع يميل إلى التضاؤل أو يتلاشى بعد ثلاث أو أربع سنوات على الرغم من أن الدراسات تظهر أن تلك تحديدا هي الفترة التي يكون البلد فيها معرضا جدا للعودة إلى حالة الصراع. لذلك نحتاج إلى طرق أفضل لتعبئة الدعم الطويل الأجل للبلدان الخارجة من صراع والتي هي في مرحلة انتقالية. وآمل أن يقترح الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية بعض الخيارات للقيام بذلك.

والأمر ليس متروكا لنا فقط؛ فهو يخص وسائل الإعلام العالمية، لأنه عندما يتلاشى اهتمامها، فكذلك يحدث بشكل لا مناص منه – في جميع البلدان التي نمثلها – لانتباه ناخبينا ومن ثم انتباه حكوماتنا. علينا أن نحاول ونعكس المسار.

أود أن أختتم كلمتي بالإشادة بتقرير الأمين العام عن سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع (S/2004/616). وإني لأتطلع إلى بحث الكيفية التي يمكننا بها متابعة تحليله وتوصياته الرائعة والقيام بذلك في المناقشة المفتوحة بشأن التقرير تحت رئاسة المملكة المتحدة للمجلس في الشهر المقبل. إن هذه المناقشات في غاية الأهمية وعلينا أن نواصل العمل على بناء القدرات

والشراكات وتشاطر الخبرة والمراجعة المتواصلة لعملياتنا لضمان أن نتعلم الدروس حقا للمستقبل وضمان أن نطبقها.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر وزير الخارجية والكومنولث في المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

والآن أعطي الكلمة لسعادة السيد أندري دنيسف، الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة.

**السيد دنيسف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): البند المطروح علينا اليوم بند أساسي في سياق نشاطات مجلس الأمن ومنظمة الأمم المتحدة بأسرها. وقد أظهرت التجربة أن الوصول إلى سلام دائم وتسوية الصراعات الإقليمية يتعذران من دون الأخذ بنهج شامل؛ وهذا يجب أن يجمع بين جهود الدبلوماسية وحفظ السلام التقليدية والتدابير الرامية إلى استعادة العافية بعد الصراعات في الدول المعنية. وبعبارة أخرى، نحتاج إلى ضمانات موثوق بها لإرساء أسس الاستقرار الإقليمي لمنع ظهور الصراعات من جديد.

بالنظر إلى هذه الظروف، بدأت عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة أو تتم تحت إشرافها تصبح أكثر تعقيدا ومتعددة الأبعاد في طبيعتها. وأهمية الشرطة المدنية ومكونات غير عسكرية أخرى ظلت تتزايد. وهم الذين يتحملون المسؤولية عن المساعدة على تأسيس المشروعية وحكم القانون والنظام القضائي وكذا تقوية مؤسسات حكومية فعالة في الدول الخارجة من طور ”ساخن“ لصراع ما، كل هذه عناصر جوهرية هامة لبناء السلام.

ومن أجل تنفيذ كل المهام المطلوبة، ثمة حاجة إلى موظفين مدنيين دوليين – يجمعون مستوى عاليا من الروح المهنية بنظرة حساسة فيما يتعلق بالجوانب السياسية والثقافية والاجتماعية وغيرها للدول التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع. ولدى الأمم المتحدة تجربة كبيرة في هذا المجال، لكن العامل الحاسم بالطبع هو استعداد الدول الأعضاء لتوفير الموظفين المطلوبين والموارد المطلوبة.

وفي فترة قصيرة نسبيا أحرزت الأمم المتحدة تقدما كبيرا في حل العديد من الصراعات المعقدة. وما طاجيكستان وسيراليون وليبريا وتيمور – ليشتي وغواتيمالا سوى أمثلة قليلة على إنجازات الجمع الخلاق لوسائل الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام. وفي كل تلك الأمثلة، تيسر النجاح إلى حد كبير بفضل التنسيق الوثيق بين المكونات العسكرية والسياسية والمدنية والتأهيلية لهذه العمليات. وهذا يؤكد مرة أخرى الأهمية المتنامية لتقوية التفاعل بين مجلس الأمن والهيئات الأساسية والوكالات المتخصصة الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة.

يجب تكثيف التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية في مجال حفظ السلام، تمشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. والواقع أن عددا من هذه الهياكل لديه شرطة متطورة وقدرات مدنية أخرى يمكن أن يضعها رهن إشارة الأمم المتحدة.

لكن لكل حالة أزمة خصوصيات فريدة ولا يوجد نموذج موحد لحفظ السلام يمكن تطبيقه على كل الصراعات. ففي كل حالة خاصة ثمة حاجة لاختيار أفضل تركيبة من وسائل حفظ السلام، سواء كانت عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة أو لتحالف أو لتنظيم إقليمي. فهذه الجهود يجب أن تنظم في توافق صارم مع ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص بوضوح على المسؤولية الأساسية لمجلس الأمن في صون السلام والأمن وخاصة على دوره السياسي الأساسي في كل مراحل عمليات حفظ السلام، بدءا بتحديد ولاياتها إلى الانتقال إلى بناء السلام.

إن الأخذ بنهج شامل للتعامل مع عواقب الأزمات يتطلب انتقالا متتاليا لا ينقطع من مرحلة لحفظ السلام إلى التي تليها. وهنا يكتسي دعم مجلس الأمن لجهود بناء السلام المدنية أهمية كبرى، بما في ذلك خلال المراحل التي يسلم فيها الدور الأساسي في التنفيذ لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة أو للمنظمات الدولية والإقليمية.

إن روسيا مدركة تماما لمسؤولياتها في سياق حفظ السلام في إطار جهود المجتمع الدولي. ونعتزم أن نرفع بشكل ثابت من مساهمتنا في عمليات حفظ السلام الأممية، بما في ذلك توفير وحدات شرطة مدربة بشكل ملائم وموظفين مدنيين.

وسنستمر في توسيع التعاون العملي في مجال إدارة الأزمات بين الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

ونحن على استعداد للعمل بتعاون وثيق مع كل الشركاء الدوليين المهتمين من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة الريادي في منع نشوب الصراعات وإدارتها ولزيادة فعاليته لصالح تعزيز الأمن والاستقرار العالميين.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جويل أديشي، الممثل الدائم لبنن لدى الأمم المتحدة.

**السيد أديشي** (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعبر عن تقديرنا لهذه المبادرة بعقد هذه الجلسة الوزارية لمجلس الأمن حول الجوانب المدنية لإدارة الأزمات وبناء السلام. إن هذا الموضوع هو من مواضيع الساعة التي حان أوانها، نظرا للطبيعة المتزايدة التعقيد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، خاصة وأن ولاية هذه البعثات تقضي بمساعدة الدولة المعنية على إعادة إحيائها ككيان، ويشمل ذلك جملة واسعة من الأنشطة المتنوعة، التي تتطلب مشاركة الأطراف المدنية، وكذلك المكونات العسكرية.

وتشمل الأنشطة التي تتطلب مكونا مدنيا كبيرا إقامة حوار بين المتحاربين السابقين، وذلك من خلال مؤسسات انتقالية؛ ومراقبة وتسهيل تنفيذ اتفاقات السلام أو الاتفاقات السياسية؛ وتشجيع المصالحة الوطنية؛ ومكافحة الإفلات من العقاب؛ وإعادة تأهيل وإدماج المقاتلين السابقين ضمن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل والإدماج.

ومن الضروري أيضا القيام بعدد من الإصلاحات من أجل إنشاء مؤسسات ديمقراطية دائمة وتهيئة الظروف للنهوض بالتنمية. وهذا يتطلب التحضير لإجراء انتخابات ذات مصداقية وشفافة، وتفضي إلى إقامة نظام سياسي ديمقراطي قائم على أساس احترام سيادة القانون والحريات الأساسية. ويتطلب أيضا المساعدة على استعادة قطاعات الاقتصاد الكلي الرئيسية وإنعاش الأنشطة الاقتصادية الاعتيادية.

ويتطلب التحضير لإجراء الانتخابات تهيئة الظروف المادية لعملية التصويت وكذلك البيئة التي تمكن الناس من التعبير عن رغباتهم بحرية، بما في ذلك توفير الضمانات الأمنية. وثمة حاجة بالتالي إلى التنسيق الوثيق بين المكونات العسكرية والمدنية لعمليات حفظ السلام. وبصورة عامة، نحن متفقون اليوم على أن البيئة الآمنة التي توفرها الشرطة المدنية والعسكرية ضرورية تماما من أجل أنشطة إعادة البناء والتأهيل التي يقوم بها المدنيون. فاستتباب الأمن هو شرط لعودة السلام والتنمية.

ويعتمد نجاح عمليات حفظ السلام ليس على أطراف الصراع فحسب، بل أيضا على التوازن الدقيق للموارد البشرية المتاحة لبعثة الأمم المتحدة، وخاصة لمكون

الشرطة المدنية والعسكرية، والمكون المدني بمجموعه، بغية تنفيذ المهمات المنصوص عليها في الولاية.

ونعتقد أن مسألة الإشراف السياسي على عمليات حفظ السلام قد سويت بشكل فعال من خلال الممثل الخاص للأمين العام. ونحن نؤيد هذا التوجه بدون تحفظ لأنه يتماشى مع التكافل بين المؤسسات المدنية والعسكرية. وينبغي أن نؤكد من جديد على صلاحيات الممثل الخاص بصفته رئيس البعثة والمشرف في الميدان على استخدام الموارد والقوات المتاحة له.

إن هدفنا هو تعريف الشروط الضرورية لإقامة الجسور التي تربط بين الأمن، والانتعاش والتنمية، ولزيادة التعاون الفعال إلى أقصى حد بين الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والحكومات الوطنية، والمجتمع المدني، وفقا لمبدأ تقسيم العمل القائم على التكامل والفوائد المتبادلة.

وفي ضوء هذه الملاحظات، نعتقد أن هناك حاجة إلى التخطيط، والتنظيم، والتعبئة، وتمويل القدرات المدنية على مستويات أعلى مما كانت عليه في أي وقت مضى، وإلى تحديد الأهداف بوضوح لكل المكونات المدنية للبعثات، وجعل ولايتها واضحة بشكل دقيق، بحيث تتضمن منذ البداية البدائل المختلفة لوضع استراتيجية خروج من الأزمة تكون قابلة للبقاء وذات مصداقية.

إن إعادة بناء الدولة ينبغي النظر إليه من الآن فصاعدا على أنه الهدف الرئيسي لإدارة الأزمة وبناء السلام، ويجب أن يوضع على قدم المساواة مع استعادة الظروف الأمنية. ومن الواضح أن استعادة الأمن وحده لا يكفي لضمان استدامة السلام. وهايتي مثال واضح في هذا الصدد.

ثمة عدد من الدراسات والمقترحات التي صدرت في الماضي ضمن إطار الأمم المتحدة تناولت هذه المسألة. وتفيد دراسة صدرت مؤخرا أنه في حال فشل مرحلة المصالحة الوطنية، فإن ٤٠ في المائة من البلدان الخارجة من حالات الصراع تنزلق إلى أعمال العنف مرة أخرى. وفي أفريقيا تفوق نسبة العودة إلى العنف هذا المعدل، بحيث تصل إلى نسبة ٦٠ في المائة. وينبغي أن يكون تجنب العودة إلى العنف هو الشاغل الرئيسي لجميع الشركاء.

ويجب أن يتم تحديد ولاية العمليات بشكل دقيق. وينبغي أن تكون من الدقة بحيث تشتمل على سلسلة من الأنشطة المدنية اللازمة لفعالية حفظ السلام. ومن المهم أن تمنح الأطراف الرئيسية صلاحيات أكبر في الميدان، ولكنها أيضا في حاجة إلى عناصر كافية للمساعدة في التمويل المخطط. والجوانب المدنية في إدارة الأزمات ينبغي أن تكون لها نفس الأولويات الممنوحة للجوانب العسكرية لكي تتمكن الإنجازات المدنية من توفير الدعم المناسب للعنصر العسكري على المدى الطويل.

وتمثل هذه الحالة أيضا تحديا لتلك البلدان التي تقدم الجنود والأفراد المدنيين، والتي يتعين عليها إرسال وكلاء لديهم الخبرة والقدرة في إدارة الأزمات. وينطبق هذا أيضا على المنظمات الإقليمية، وحتى المنظمات دون الإقليمية، التي تتولى مسؤوليات أكبر في مجال الإدارة في فترة ما بعد الصراع.

إن تبادل برامج التدريب والخبرة بين البلدان والمؤسسات المختلفة التي تشارك في عمليات حفظ السلام يمكن من تعزيز المهارات والدراية، وأن يكون شبكة من الأشخاص الأكثر تأهيلا وكفاية للوفاء بالاحتياجات القائمة في القوت المناسب.

ولدى وصول الأشخاص المدنيين إلى الميدان، يجب عليهم القيام بأنشطتهم في إطار التنسيق الوثيق وفي حدود الدور المناط بهم كي يتجنبوا المخاطر التي لا طائل لهم فيها، وتجنب خلق مصاعب قد تهدد نتائج جهودهم. ويجب

تدريب الأفراد المدنيين على مواجهة حالات الضغط النفسي. وعليهم العمل مع الآخرين بروح الفريق وفي ظل ظروف صعبة. كما ينبغي لهم معرفة واقع الحياة الثقافية المحلية لكي يسهل تكيفهم معها.

وفيما يتعلق بمدة البعثات، ينبغي التأكيد على وجوب تخطيط وتنفيذ أنشطة المكون المدني بحيث تضمن تمكنهم من تسليم المهمات إلى أقرانهم في البلدان المعنية. وعليهم العمل بشكل تدريجي على تطوير وزيادة دور الناس المحليين لكي يتمكنوا من تولي المهمات الأساسية، ومساعدتهم على بناء القدرات اللازمة لكي يتمكنوا من نقل المسؤولية إلى الأطراف الرئيسية المحلية. وهذا هو السبيل الوحيد أمام الأمم المتحدة كي تتمكن من تهيئة الظروف على المدى الطويل التي تتيح لها أن تترك بعد رحيلها مؤسسات ديمقراطية واقتصادا وطنيا قادرا على أن يكون جزءا من الاقتصاد العالمي.

وفي الختام، أود التأكيد على المسألة الهامة المتعلقة بالتمويل اللازم لعمليات حفظ السلام. وينبغي تجنيب هذه العمليات الإجراءات المعقدة، وإتاحة الموارد المالية خلال فترة زمنية معقولة لكي يتم القيام بالعمل على نحو فعال.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد وانغ غوانغيا، الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة.

**السيد وانغ غوانغيا** (الصين) (تكلم بالصينية): إن الوفد الصيني يرحب بكم في المجلس، السيد الرئيس، لترؤس هذه الجلسة. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام، كوفي عنان، والسيد سولانا والسيد موسى والسيد جنيت على حضورهم وعلى بياناتهم.

في الأعوام الأخيرة، أثبتت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن العنصر المدني يضطلع بدور أكبر من أي وقت مضى في بناء السلام. ويحظى تعزيز فعالية العنصر المدني بأهمية كبيرة لنجاح عمليات حفظ السلام وللمساعي الرامية إلى مساعدة الأطراف المعنية على إجراء انتقال سلس من الصراع إلى بناء السلام. والمسألة جديرة بالاهتمام الجدي من مجلس الأمن، وبالتالي يحظى عقد هذه الجلسة بأهمية كبيرة وتوقيت حسن.

وأود هنا أن أدلي بأربع ملاحظات. أولا، في إدارة الصراع، إن دور الإجراء العسكري ودور العناصر المدنية مرتبطان على نحو وثيق ويستندان بعضهما إلى الآخر. ولا يمكن إجراء إعادة تعمير دون تحقيق السلام، ولا يمكن تحقيق استقرار دون إجراء إعادة تعمير. ويضمن النجاح العسكري وجود دور مدني، وهو عنصر أساسي لا غنى عنه في أي عملية إعادة تعمير بعد انتهاء الصراع.

ثانيا، ينبغي أن تقدم المساعدة المدنية وفقا للظروف والاحتياجات المحددة. وتتباين الصراعات في مختلف أجزاء العالم بشكل كبير كما تتباين الاحتياجات الفعلية في ميدان إعادة التعمير. وحينما يقدم المجتمع الدولي المساعدة المدنية، ينبغي له أن يركز تدابيره وأن يتفادى الأنشطة التي ينبغي أن يؤديها آخرون.

ثالثا، لا بد أن يتفاعل دور الآليات القائمة للأمم المتحدة تفاعلا كاملا مع الكفاءة المتزايدة. وقد راكمت الأطراف المختلفة لمنظومة الأمم المتحدة ثروة من التجربة في إعادة التعمير بعد انتهاء الصراع وأرست ممارسات محددة وآليات. وفي تعزيز دور العنصر المدني، لا بد أن نلخص النجاحات السابقة وأن نبني عليها وأن نستفيد استفادة كاملة من الموارد المتاحة حتى يتمكن كل طرف من الأطراف القائمة من الاضطلاع بدوره وتفادى الازدواجية في الإجراءات التي ينفذها.

رابعا، يجب منح الأولوية لمساعدة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بغية تعزيز قدراتها. وفي الأعوام الأخيرة، ينشط الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرهما بشكل متزايد في حفظ السلام وإعادة التعمير. بيد أنه بسبب القدرات المحدودة لهذه المنظمات، ما زال يتعين عليها أن تستفيد من الإمكانية الموجودة في المجال المدني وغيره من المجالات. وينبغي أن تكون زيادة المساعدة للمنظمات ذات الصلة في القطاع المدني وتعزيز قدراتها إحدى أولويات المرحلة المقبلة لعمل الأمم المتحدة.

وفي الأعوام الأخيرة، اضطلعت الصين بدور نشط في القطاع العسكري لعمليات حفظ السلام وزادت، في نفس الوقت، مشاركتها في القطاع المدني. وهذا الشهر، ستوفد الصين فريقا من الشرطة المدنية – للمرة الأولى – إلى هايتي، للمساعدة في المحافظة على النظام العام.

والصين على استعداد للعمل مع الأطراف المعنية بغية إجراء تبادلات معها، والعمل بصورة مشتركة على تشجيع وتعزيز دور القطاع المدني في إعادة التعمير والتنمية المستدامة.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد مراد بن مهدي، نائب الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة.

**السيد بن مهدي** (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا أن أعرب عن مدى سرور وفدي إذ يراكم ترأسون عمل مجلسنا، وأن أهنئكم على اختيار الموضوع الهام لعمل المجلس، نظرا للتحديات التي يلزم أن يتصدى لها.

ومنذ عدة سنوات وحتى الآن شهدنا بذل جهود تسعى إلى نقل الأمم المتحدة من ثقافة الرد على الصراعات، إلى ثقافة منع نشوب الصراعات. والنتيجة هي أن الطابع المتعدد التخصصات لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أصبح ضرورة مطلقة في جميع أرجاء العالم.

وعلى نحو خاص، اقتضى التخطيط المحسن والتنفيذ المحسن للجانب العسكري لعمليات حفظ السلام تحديد استراتيجيات للخروج. ودلل هذا على أن التشديد على الجانب العسكري غير كاف لتحقيق السلام الدائم. ومفهوم اتخاذ المجتمع الدولي لإجراءات متعددة الأبعاد بغية تحقيق السلام الدائم أحرز تقدما، وأفسح المجال على نحو تدريجي لشكل أكثر تعقيدا لعمليات حفظ السلام وبناء السلام.

وبالرغم من أن العمليات العسكرية الدولية أثبتت فعاليتها في تحقيق استقرار الحالة على أرض الواقع، فإن قدرتها على إعادة الأمن والنظام، والتشغيل العادي للمؤسسات استنادا إلى سيادة القانون، وعلى إعادة تأهيل الخدمات العامة والاجتماعية الأساسية أو على بدء الإنعاش الاجتماعي –الاقتصادي لبلد من البلدان ما زالت محدودة، لعدم وجود عنصر مدني مكرس.

وتصدرت أهمية الجوانب المدنية لإدارة الصراعات وبناء السلام بشكل تدريجي في ضوء تجربة المجتمع الدولي. وأوضح هذا بجلاء الانتقال الناجح في تيمور – ليشتي – ويمكن أن نقول اليوم في ليبريا – حيث بالتأكيد لا يمكن لمجلس الأمن، بالرغم من وجود عنصر عسكري قوي جدا، ونتائج مرضية أحرزت في تحقيق استقرار الحالة، أن ينظر في إجراء انسحاب من ذلك البلد لعدة سنوات مقبلة.

وفي الواقع، إن المرحلة التي تلي انتهاء أعمال القتال – التي تشمل نشر عنصر مدني، يتضمن قوة شرطة ذات حجم مناسب؛ وعنصر لسيادة القانون مكرس لنشر قيم الديمقراطية والتسامح وحقوق الإنسان؛ وإعادة تأهيل الجهاز القضائي ونظام السجون؛ وإدارة مدنية وعنصر للمساعدة الانتخابية – تشكل مرحلة أساسية للعودة إلى الحياة الطبيعية قبل معالجة المرحلة الجوهرية لتحقيق المصالحة وإعادة التعمير والمراحل الأولية للتنمية.

ويجعل تعدد أصحاب المصلحة المدنيين والعسكريين الذي يعملون لمختلف المنظمات الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى الإسهامات الكبيرة المتزايدة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية الإنسانية، وجود استراتيجية خروج سليمة أمرا أساسيا بشكل قاطع.

ويمكن لتحسين التنسيق بين الوكالات في سياق منظومة الأمم المتحدة أن يقدم نموذجا للعمليات الدولية المعقدة. ومن وجهة نظرنا، فإن نفس الشواغل المتصلة بالحاجة إلى استراتيجية خروج للعمليات العسكرية ينبغي أن تقودنا إلى تحديد استراتيجيات خروج للعناصر المدنية للعمليات الدولية. وفي الواقع، ينبغي أن يقاس نجاح الجوانب المدنية بقوة القدرات المؤسسية للبلد المعني وبالصلات التي أنشأتها مع أصحاب المصلحة في إعادة التعمير والشركاء في التنمية في الأجل الطويل – وخاصة الشركات والمؤسسات الإنمائية المقرر أن تتولى الأمر بعد انتهاء الصراع.

وأظهر العدد المتزايد من الأزمات والعديد من المطالب المرجوة من المجتمع الدولي مدى ضخامة الاحتياجات. ويشارك الآن أكثر من ٥٦ ٠٠٠ من أصحاب الخوذ الزرق وحوالي ١١ ٠٠٠ من المدنيين في مختلف العمليات الدولية بتكلفة سنوية تساوي ٣,٥ بليون دولار. ومن المتوقع أن يزداد هذا الاتجاه، وخاصة حينما يتعلق الأمر بحجم العنصر المدني للعمليات. وذلك يعني أننا لا بد أن نفكر في التخطيط لتوفير الموارد البشرية والمادية للوفاء بتلك الاحتياجات.

ونشهد ميلا ملحوظا في المنظمة إلى اللجوء إلى الإمكانيات المحددة في الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك زيادة مشاركة المنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى في منع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات. ويؤيد وفدي ذلك النهج لأن من المعترف به بالإجماع أن للمنظمات الإقليمية ميزة نسبية محددة للاضطلاع بالمهام المدنية للبعثات حيث يشكل البعد الثقافي أمرا حاسما، وحينما يتعلق الأمر بالعمل الوثيق مع الأشخاص المحليين وبمواجهة الوقائع الاجتماعية لحالة ما.

وأود أن أشدد على مبدأين نراهما أساسيين بغية إنجاح ذلك التعاون الدولي. أولا، إن التعويل على الدعائم الإقليمية ينبغي ألا يفهم بوصفه مجرد تجاهل من الأمم المتحدة – أو على نحو خاص مجلس الأمن – لأي من التزاماتها بصون السلام والأمن الدوليين أو بوصفه تجاهلا لتعاونها من أجل التنمية.

ثانيا، نحن بحاجة إلى أن نراعي التباين الواضح الموجود بين مختلف المنظمات الإقليمية فيما يتعلق بالموارد المالية والخبرة والقدرات، بهدف منحها المساعدة بالمستوى المناسب، ولكن دون تحويل مواردها من التنمية. ونعتقد أن الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي في مجال تحقيق السلام والاستقرار للهيكل الجديد للاتحاد الأفريقي، من خلال صندوق مرفق دعم السلام في أفريقيا، الذي نرحب به، يستجيب لهذا الشاغل. وهذا النوع من المبادرات من شأنه أن يدفع إلى الأمام على الصعيد الوطني بهدف التخطيط ووضع القدرات المدنية الجاهزة لإدارة الأزمات والتي يمكن استخدامها وتعبئتها على الصعيد الإقليمي، إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك.

وعلاوة على ذلك، فإن البعد المدني للعمليات الدولية يثير مسائل مؤسسية ينبغي النظر فيها. ومن هذا المنظور، ينبغي إسناد دور أكبر للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المعني مباشرة بالعديد من الجوانب والذي تتوفر له بعض الخبرة في هذا المجال من خلال أعمال الفريق الاستشاري المخصص التابع له والمعني بالدول الأفريقية الخارجة من الصراعات.

ختاما، أود أن أشير إلى أن الاهتمام المتزايد الذي يوليه المجتمع الدولي للجوانب المدنية في إدارة الصراعات وبناء السلام يتلاءم تماما مع الأولويات المحددة في أفريقيا في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، لا سيما تعزيز مؤسسات يعول عليها ونظام حكم يمكن الاعتماد عليه لضمان التنمية الاقتصادية الناجحة. وأود أيضا أن أشدد هنا على اقتناعنا بأن دعم المجتمع الدولي في هذا الميدان قبل اندلاع الصراع سيكون أقل كلفة إلى حد بعيد وسيضاعف من فرص نجاحه.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية إسبانيا. وتوخيا للإيجاز ونظرا لتأخر الوقت سوف ألخّص جزءا من بياني لتمكين المجلس من المضي قدما واختتام هذه المناقشة الموضوعية، التي أعتقد أنها حققت نجاحا كبيرا. وسيتم توفير نسخ من النص الكامل للوفود.

اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم الشكر للأمين العام وللمنظمات الإقليمية – الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي – لانضمامهم إلى هذه المناقشة، بالإضافة إلى جميع الوزراء والممثلين الذين تكلموا هذا الصباح لمشاركتهم في هذه المناقشة.

أعتقد أنني أستطيع أن ألخص المناقشة وجزءا من بياني مؤكدا على عدة نقاط. أولا، إن استعادة الأمن شرط أساسي لا غنى عنه لبدء الأنشطة ذات الطابع المدني. ثانيا، بعد استتباب الأمن يجب إعطاء الأولوية لإعادة سيادة القانون. ثالثا، نحتاج أيضا إلى إيلاء الاهتمام للمسائل المتصلة بالجهاز القضائي – وهو موضوع كرّست له إسبانيا اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة. وفي نفس الاتجاه، استضافت إسبانيا في مدريد مؤخرا حلقة عمل حول العدالة الجنائية تحت رعاية اللجنة الأوروبية، تحديدا لتحسين التدريب في هذا المجال بالنسبة للمشاركين في بعثات حفظ السلام.

وبنفس الروح، تؤمن حكومتنا بأن نظام السجون عنصر أساسي أيضا من استراتيجية عامة تهدف إلى استعادة سيادة القانون. وكل ذلك يتصل بتعزيز بناء المؤسسات.

وعلى نفس المنوال – كما أشير إليه في مختلف البيانات التي أدلي بها هذا الصباح – فإن إجراء انتخابات حرة ونزيهة هو حجر الزاوية في تحقيق الديمقراطية والحكم الرشيد. ولكن، قبل كل شيء، أعتقد أن عددا من المتكلمين قد أكد على إلحاحية وضرورة الانتشار السريع في عمليات إدارة الأزمات. ويتم تيسير مثل هذا الانتشار إلى حد كبير إذا أمكن توفير الموارد المادية والبشرية المطلوبة على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي. وينبغي أيضا أن نعمل على تعزيز تطوير المبدأ المتعلق بمجموعة الإجراءات الخاصة بإقامة عمليات إدارة الأزمات. وأود أن أؤكد أيضا أنني أتفق مع البيانات التي أدلى بها العديد من المتكلمين بشأن الحاجة إلى تحسين وتعزيز آليات التنسيق.

وفي الختام، فإننا نقدر بشكل متزايد أهمية العنصر المدني في عمليات حفظ السلام. ولكن كما هو الحال بالنسبة للأفراد العسكريين، نود أن نزيد عددهم لتمكينهم من الاضطلاع بعملهم على النحو المناسب. وفي هذا الخصوص، تعمل الحكومة الأسبانية حاليا على إنشاء وحدة مدنية للحراسة يبلغ قوامها حوالي ١ ٠٠٠ فرد، نأمل أن تصبح جاهزة للعمل في غضون سنتين وأن تصبح قادرة على أن تلبي فورا الاحتياجات المحتملة للمجتمع الدولي. ولذلك، فإننا بحاجة إلى قدرات مؤسسية كافية داخل المنظومة، قدرات يمكن تحقيقها من خلال إنشاء آلية للتنسيق تكون مسؤولة عن تحقيق هذا الهدف وتعمل بشكل وثيق وفقا لأهداف مجلس الأمن.

أخيرا، فإننا نريد توفير الاستمرارية والمتابعة لأهم الجوانب في مناقشة اليوم – وهي مناقشة أعتقد أنها أثرت

دراستنا لهذا الموضوع. وإنني لعلى يقين بأنه سيجري، في المستقبل وداخل هذه القاعة، المزيد من الدراسة بخصوص الحاجة إلى توسيع نطاق تفكيرنا بشأن الجوانب المدنية لإدارة الصراعات.

أستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”اجتمع مجلس الأمن على مستوى الوزراء في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ للنظر في ’الجوانب المدنية لإدارة الصراعات وبناء السلام‘. وأقر الوزراء بالأهمية المتزايدة للجوانب المدنية لإدارة الصراعات في مواجهة حالات الأزمات المعقدة وفي منع تكرار الصراعات. وأكدوا على أهمية تسوية الصراعات وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة.

”وأقر الوزراء بأهمية التعاون بين المدنيين والعسكريين في إدارة الأزمات. وأشاروا إلى أن العنصر العسكري وعنصر الشرطة لهما أهمية حاسمة في مواجهة وتهدئة بعض الأزمات الخطيرة وضمان الأمن. وعلاوة على ذلك، فإن تقديم المساعدة الإنسانية، واستعادة النظام العام، وإقامة مؤسسات عامة قادرة على العمل، والتعمير والإصلاح، وبناء السلام لتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل تقتضي كلها مشاركة عنصر مدني قوي. فالمشاركة القوية للمدنيين في إدارة الأزمات تعد أمرا جوهريا لتنفيذ استراتيجية لفض الاشتباك العسكري وتؤدي دورا حاسما في مرحلة بناء السلام بعد الصراع. وفي هذا السياق، فإن من المهم التنسيق بين العنصرين العسكري والمدني لإدارة الأزمات بدءا من المرحلة الأولى من التخطيط المتكامل للمهام. وفضلا عن ذلك، ينبغي وجود تنسيق ملحوظ مع العناصر المؤثرة في إعادة البناء والتنمية على المدى الأطول، وخاصة مع الهيئات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة تبعا لولاية كل منها والمؤسسات المالية الدولية، إلى جانب التعاون مع قطاع الأعمال.

”ونوّه الوزراء بما لبعض المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية من دور متزايد في احتواء الأزمات. وأشاروا أيضا إلى أن المادتين ٥٢ و ٥٣ من ميثاق الأمم المتحدة نصّتا على إسهام المنظمات الإقليمية في احتواء الصراعات، فضلا عن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وحضّوا هذه المنظمات على الاستمرار، كلما أمكن، في تنمية قدراتها على احتواء الأزمات، بما في ذلك على الصعيد المدني، بتنسيق وثيق مع الأمم المتحدة ووفقا لأحكام المادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة. وأعلنوا ضرورة إعداد خطط واضحة لتنفيذ عمليات مشتركة في الحالات التي ينطبق عليها ذلك. كذلك، أشاروا إلى أن تعزيز التنسيق وقابلية التشغيل المشترك فيما بين تلك المنظمات، فضلا عن استحداث وتقاسم استراتيجيات موحدة وسياسات تشغيلية وأفضل الممارسات، في المساعي المدنية لاحتواء الأزمات، كل ذلك سيزيد من فعالية وتساوق عملية احتواء الأزمات. كما ينبغي تعزيز التنسيق الداخلي المستمر في هذا الميدان فيما بين جميع هيئات ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

”وأعرب الوزراء عن تأييدهم للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمواصلة تطوير قدراتها، حسب الاقتضاء، على احتواء الأزمات بالوسائل المدنية، بما في ذلك عن طريق أمور منها، الفرق المدنية للرد السريع، كما أعربوا عن تأييدهم للمبادرات التي تقوم بها هذه الدول لجعل هذه القدرات متاحة

للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية ذات الصلة، كإسهام في الجهود التي تبذلها في صون السلام والأمن الدوليين. وينبغي تطوير قدرات كافية في المجالات الرئيسية لاحتواء الأزمات مدنيا، مثل الشرطة والعدل وسيادة القانون وإعداد العمليات الانتخابية، والمراقبة الانتخابية، والحماية المدنية، والإدارة العامة. وينبغي أن يراعي مجلس الأمن طابع هذه القدرات ومدى توافرها عند الموافقة على الولايات اللازمة لعمليات الأمم المتحدة.

”وأشاروا إلى أن توافر وسائل مناسبة ومرنة لدعم السلام في الفترات الانتقالية ولأنشطة احتواء الأزمات، مثل حماية المدنيين، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة وأفراد المساعدة الإنسانية، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وإنهاء الإفلات من العقاب، وبناء المؤسسات العامة، وإقامة العدل في الفترات الانتقالية، فضلا عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، كلها أمور لا غنى عنها لضمان إحلال سلام دائم بعد انتهاء الصراع. كما ينبغي أن تكون مشاركة الأطراف الفاعلة المحلية في عملية صنع السياسات والعلاقات المثمرة مع المجتمع المدني من بين أولويات أي استراتيجية لمرحلة ما بعد الصراع.

”ويشيد مجلس الأمن بجهود الأمين العام في معالجة جميع القضايا ذات الصلة بالجوانب المدنية لعملية احتواء الأزمات، ويدعوه، كما يدعو المؤسسات والوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والدول الأعضاء، إلى مواصلة دراسة هذه المسألة بجدية، بغية تحقيق مزيد من التقدم في هذا الميدان“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2004/33.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/١٠.